

البيئة و التنموية

(مشاكل بيئية.. أولويات وطنية.. حلول مجتمعية)

Tuesday 7 February 2006 - No (25)

ملحق شهري يصدر عن مركز العمل التنموي - معاً

الثلاثاء ٧ شباط ٢٠٠٦ العدد (٢٥)



صناعة الحجر في منطقة نابلس تهدد حياة وصحة المواطنين والبيئة ص (٧)



طوفان
الملوثات
الانتخابية
يفغزو
المحافظات
الفلسطينية
ص (٥)



يغيب العمل
بين التشكيك
وعدم الأهلية:
بعد عام
على نشر
تقارير حول
الإشعاعات
النووية في
جنوب الخليل
ص (٣)



منظمة
التجارة
العالمية:
أداة لغزو
أسواق
الفقراء
ص (٢)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



مرفق البيئة العالمية
برنامج المنح الصغيرة



The GEF
Small Grants
Programme

مركز العمل التنموي . معاً



تتمتات

تتمة/ طوفان الملوثات الانتخابية

باتت تشتكي ولكن ما من مجيب، فالنفايات الناجمة عن الحملات الانتخابية تشكل خطورة حقيقية ليس فقط على البيئة بل على صحة الإنسان مشيرة الى ان العبوات الخاصة بالكتابة على الجدران تلقي في الشوارع والطرق دون مراعاة لخطورتها .

غياب الوعي الحقيقي

وتساءلت عبد العزيز وهي تنظر الى المصصلات

الانتخابية على الجدران

والتي تتعهد بالحفاظ

على البيئة الفلسطينية

من التلوث وحمايتها: هل

يعي الناخب الفلسطيني

ما كتب ام انها شعارات رنانة ليس إلا؟ وشددت على ضرورة الزام كافة المرشحين بتنظيف المناطق الفلسطينية على نفقتهم الخاصة لأنهم لم يرعوا الحفاظ على البيئة الفلسطينية وحولوا المناطق الى مكب للنفايات. وأكدت على ان البيئة الفلسطينية وعلى مدار فترة الحملات الانتخابية تتعرض لانتهاكات متواصلة دون ان يتم وضع حد لذلك.

لا حياة لمن تنادي

وبدورها قالت المواطنة رضا الشيخ: مللت من تنظيف الشارع الذي اقلن به من كثرة الأوراق والصور والعبوات

الفارغة الخاصة بالأحبار للكتابة على الجدران والتي تلقي في الشارع دون مراعاة لنظافته، وغيرها من المواد التي تستخدم في الحملات الانتخابية مشيرة الى انها تضطر اكثر من مرة لتنظيفه وتطلب من الأشبال الذين يعتمدون القاء تلك المواد مراعاة الحفاظ على المكان ، لكن لا حياة لمن تنادي. وطالبت الشيخ كافة المؤسسات التي تدعي حماية البيئة الى الوقوف بجديّة من اجل الزام الناخب الفلسطيني بحماية البيئة الفلسطينية وعدم استخدام مواد ملوثة لها وخاصة تلك العبوات التي تلقي في الشوارع ويتلقفها الأطفال حيث تعرض حياتهم للخطر وذلك وفق إرشادات كتبت على العبوات من قبل منتجها منوهة الى ان مدينة غزة بات يغزوها طوفان من الملوثات بايد فلسطينية.

تغيب الاهتمام بالبيئة

الشبل محمد عزمي الذي كان يلقي بتلك المواد الدعاية في الشوارع وعلى المنازل قال أن ما يهيمه في تلك اللحظة ان يتخلص من كافة المواد الدعاية التي في جعبته لأن التخلص منها هو انجاز للعمل المنوط به مشيرا الى انه يوميا يوزع الكثير من تلك المواد الدعاية. وحول الخطة التي تلقاها ومدى تبنيها للحفاظ على البيئة قال انه لم يسمع بكلمة البيئة خلال بدء العمل في تلك الحملات ولم يتم وضع اي مخطط للحفاظ عليها وان المطلوب بالدرجة

تتمة/ أخبار البيئة والتنمية

عملية الدفن المريعة

وقال مليطات: " واستكمالاً للتحقيق في الموضوع قمت بزيارة شاهد آخر كان قد شاهد عملية الحفر لطمر هذه الطيور، و قال لي: " في حوالي الساعة السابعة من صباح يوم الخميس شاهدت جرافتين تقومان بالحفر في المنطقة وكنت أرى الغنم، واستمرت عملية الحفر حتى الغروب. وعند الغروب حضرت ثلاث شاحنات مغطاة بالشوادر ولم تكن نعلم ما تحمله هذه الشاحنات، وغادرت المكان في حوالي الساعة الرابعة مساء وفي اليوم التالي لاحظت أن الحفرة قد طمرت بالتراب ولا تزال آثار هذه الحفرة ظاهرة للعيان " . ويذكر شاهد العيان أيضا أن مساحة الحفر كانت حوالي ٨٠-١٠٠م^٢ بعمق حوالي ٣ م وقد كان يشاهد الجرافة حين تدخل إلى الحفرة تخنفي ولا يظهر منها شيء.

ارتباك في اوساط المواطنين

وأوضح مليطات أنه منذ أن تمت هذه العملية والمواطنون في المنطقة ممن تم إبلاغهم بالموضوع يخشون من شراء الطيور أو التعاطي معها. وقد عمّت حالة من الارتباك في المنطقة وقال: " من الملاحظ أيضا انه بدأ في المنطقة عدد من الطيور وخاصة الدواجن البيئية بالنفوق دون معرفة أسباب ذلك " . وناشد مليطات كل المؤسسات والدوائر المعنية والجهات المختصة للعمل على التحقيق بهذا الموضوع ووضع الخطط المناسبة والكفيلة بعدم تكرار مثل هذه الأعمال والتأكد بان المواطنين الذين يعيشون في هذه المنطقة سليمون وغير مصابين بأي من الأمراض.

انطلاق حملة منتدى "شارك" لتنظيف بيئة المدن الفلسطينية

محمود الفطاطة / خاص بملحق البيئة والتنمية:

أعلن "منتدى شارك الشبابي" مؤخرًا عن انطلاق المرحلة الثانية من حملة "بلدنا أحلى" الهادفة إلى الحفاظ على نظافة البيئة في عدد من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة. وشملت هذه المرحلة التي استمرت أربعة أيام (١٧-٢٠) من الشهر الماضي، سبع مدن وهي جنين، نابلس، قلقيلية، بيت لحم، خان يونس، رفح، ومدينة غزة. وانطلقت حملة "شارك" التي نفذت بالتعاون مع وزارة الزراعة وبرعاية مكتب الرئيس أبو مازن، من مدينة جنين حيث قام أكثر من مائتي متطوع ومتطوعة من المنتدى بأعمال التنظيف والطلاء وغرس الأشجار في الشوارع، وما إلى ذلك من أعمال النظافة للبيئة. وقال



حملة «بلدنا أحلى» للحفاظ على نظافة البيئة في مدينة رام الله

المدير التنفيذي لمنتدى "شارك" بدر زماعة ان هذه الحملة تهدف الى المساهمة في الحفاظ على البيئة ونظافتها، مضيفا ان هذا النشاط قد يبدو بسيطاً، ولكنه يحمل في جوهره رسالة ذات مغزى مهم حول ضرورة تضافر الجهود من اجل ترسيخ نهج التكامل والتواصل الرسمي والشعبي في خدمة المجتمع. وأعرب زماعة عن املة في ان تبادر السلطة الوطنية برعاية وتبني حملات مماثلة في مجالات أخرى تهم المواطن الفلسطيني، ويكون عمادها المشاركة الشبابية والمجتمعية عموماً، منوهاً الى ان دعم السلطة سيرفد مثل هذه النشاطات بمزيد من مقومات النجاح والاستمرارية.

يشار الى ان الحملة الأولى نفذت في الثلاثين من شهر كانون الأول الماضي في مدينتي رام الله والخليل وقد شارك أكثر من أربعة آلاف متطوع ومتطوعة من الطلبة والشباب في المرحلتين.

ينفذه مركز العمل التنموي / معا

مشروع تعزيز المواطنة البيئية ينطلق في قطاع غزة

سمر خالد / صحافيون من اجل البيئة (غزة): تعزيز المواطنة البيئية لدى المواطن الفلسطيني، شعار تبناه مركز العمل التنموي / معا انطلاقاً من حرصه على زرع القيم البيئية لدى الإنسان الفلسطيني حيث يعمل المركز على تنفيذ مشروع "تعزيز المواطنة البيئية" والممول من برنامج مرفق البيئة العالمية / برنامج المنح الصغيرة، والذي يهدف إلى زيادة الوعي البيئي لدى كافة فئات الشعب الفلسطيني.

فادي الهندي مدير البرامج في مركز معا قال في حديث خاص للبيئة والتنمية: "إن المشروع يأتي ضمن سلسلة من المشاريع التي يتبناها مركز العمل التنموي " معا " تحت مفهوم الدعوة إلى تغيير سلوكي في تصرف المواطن الفلسطيني في مجالات الحياة المختلفة منها البيئية والصحية والاجتماعية ، وذلك إيماناً من المركز بان العنصر البشري هو نواة

الأولى هو اوصول كافة المواد الانتخابية الى كل مكان ونشرها سواء بإصاقها على الجدران أو إلقائها داخل المنازل. المهم هو توزيع تلك المواد الانتخابية .

انتهاكات متواصلة

وعلى مقربة من الشبل عزمي كانت مجموعة من الأطفال تشعل النيران بتلك الأوراق والمصصلات لتضيف سموماً جديدة للبيئة التي باتت تئن من كثرة الانتهاكات المتلاحقة دون هوادة. وفي حي الرمال بمدينة غزة باتت جدران المحال التجارية في حالة يرثى لها يقول المواطن سعدي ابو العزان المنظر الذي باتت عليه المدينة شكّل

في حالة يرثى لها

يقول المواطن سعدي ابو العزان المنظر الذي باتت عليه المدينة شكّل

لديه حاجزاً نفسياً كبيراً، حيث قال أنه يفكر بعدم التصويت لأي من

المرشحين الذين لم يعوا معنى ومفهوم الحفاظ على البيئة الفلسطينية

والقاء المزيد من الصور والأوراق والكتابات التي

تحمّل شعاراتهم. ولم يتوقف أي منهم للحظة مع ذاته

بحيث يعترف ب " الجريمة " التي ارتكبها بحق البيئة الفلسطينية. وحول ذلك يقول المواطن سعدي ابو العز

أن المنظر الذي باتت عليه المدينة شكّل لديه حاجزاً نفسياً كبيراً، حيث قال أنه يفكر بعدم التصويت لأي من المرشحين

الذين لم يعوا معنى ومفهوم الحفاظ على البيئة الفلسطينية متسانلاً: من سيقوم بإصلاح ما تم تدميره وتلويثه وهل

سيدفع اولئك المرشحون الفاتورة التي تترتب على ذلك؟

ضوضاء ونفايات

وأضاف: يبدو ان هناك خطة اعدت يتم من خلالها

تغيب كلمة البيئة والحفاظ عليها ، وإلا كيف لنا ان نفسر تلك الانتهاكات التي انطلقت شرارتها في اللحظة الأولى لبدء الحملات الانتخابية ، فالقاذورات والنفايات في كل صوب واتجاه والأرض افتّرت بتلك الصور والمصصلات. وأضاف: والأغرب من ذلك ان تجد بعض العبارات التي ساقها المرشحون وهي تزين صورهم ملقاة في الشوارع وعلى حاويات النفايات.

الحاجة ام سلمان "هه" عما قالت في حديث للبيئة والتنمية: لم استشعر ان هناك ناخباً واحداً وضع في حملته الانتخابية الحفاظ

على البيئة الفلسطينية، والا

كيف نفسر أطنان النفايات التي غزت القطاع وكأنها

طوفان جرى دون توقف مشيرة إلى أن الأسوء هو

الإذاعات المتنقلة ومكبرات الصوت التي باتت تصم الأذان

من شدتها وتشكل مصدر إزعاج حقيقي. وأكدت على ان

البيئة هي المتضرر الأول من الحملات الانتخابية داعية

الجميع الى توحيد الجهود والعمل من اجل تنظيفها، من

اجل الإنسان الفلسطيني ومن أجل وطن نظيف.

البيئة والتنمية اذ تدعو كافة الناخبين والمرشحين

للعمل من أجل تنظيف البيئة الفلسطينية والقضاء على

كافة الملوثات الناجمة عن الحملات الانتخابية من اجل

المواطن الفلسطيني الذي كان دوماً بجانبهم، فإنها تؤكد

على ان تلك الأضرار بحاجة لملايين الدولارات للتخلص

منها، تماماً كما هي الحملات الانتخابية.



التنمية وأساس إحداث التغيير " . وأشار إلى أن فكرة المشروع نبعت من الملاحظات اليومية لممارسات بيئية خاطئة يمارسها المواطن العادي دون وعيه بخطورة هذه الممارسات التي ستعكس حتماً عليه وعلى عائلته مستقبلاً، مشيراً الى ان المشروع يهدف الى تحسين الوضع البيئي في قطاع غزة من خلال تعزيز مفهوم المواطنة البيئية والتخلي عن الممارسات البيئية الخاطئة.

واوضح الهندي أن المشروع يأتي تحت مسمى التوعية البيئية التي لا تقتصر على فئة معينة بذاتها بل تخاطب المجتمع كله بشرائحه المختلفة وفئاته العمرية المتفاوتة، وذلك من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية ليس فقط في قطاع غزة بل أيضاً في الضفة الغربية وحيثما يصل الأثير الإذاعي والبث التلفزيوني.

وأضاف الهندي انه سيتم بث إرشادات إذاعية عبر أثير الراديو تناقش ممارسات بيئية خاطئة وتعطي الإرشاد للمستمع الفلسطيني بالتصرف السليم والتغيير المطلوب لإحداثه. كما سيتم بث حلقات تلفزيونية تناقش مشاكل وممارسات بيئية خاطئة وتطرح الحلول من خلال دورة برامجية تستمر لمدة عشر حلقات.

ونوه إلى أن المشروع يتضمن إرشادات بيئية تلفزيونية بشكل رسوم متحركة، يعبر كل منها عن ممارسة بيئية خاطئة وطريقة معالجتها، بحيث ترد هذه الإرشادات بطريقة تهكمية تجذب انتباه الأطفال قبل الكبار، وسيتم بثها عبر الفضائية الفلسطينية لمدة شهرين.

وأوضح الهندي أن للأطفال نصيباً من فعاليات المشروع حيث سيتم إصدار مجلة بيئية تخاطب عقلية الطفل لتعزيز مفهوم المواطنة البيئية لدى الأطفال، وسيتم إنتاج لعبة محوسبة تشجع الطفل على الممارسات البيئية الصحيحة وتدهج بين التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت مألوفة لدى الطفل وبين المفاهيم والممارسات السليمة.

وأضاف الهندي أن المشروع لا يغفل عبر أنشطته الدور الهام الذي يلعبه الجانب التعليمي والتربوي، من خلال استهدافه لمربيات الأطفال بحيث يركز على تنمية مفهوم المواطنة البيئية لدى أجيال الطلائع القادمة، من خلال تأهيل عدد من مربيات الأطفال في رياض الأطفال لغرس مفهوم المواطنة البيئية لدى الأطفال وتعزيز قدراتهم على استخدام الوسائل المساعدة لترسيخ الانتماء البيئي الوطني لهم.

وأكد الهندي ان المشروع لم يتجاهل الجانب الإعلامي المقروء لمناصرة القضية التي يتبناها، حيث يشمل المشروع دورة تدريبية للصحفيين الذين يكتبون في مجال البيئة، بغرض توجيه أقلامهم تجاه القضايا البيئية وتعزيز استخدام وسائل الاعلام.

وتحدث الهندي عن أنشطة المشروع المتمثلة في بث ١٠ حلقات تلفزيونية، تطرح قضايا بيئية (مشكلة - مسببات - وحلول)، فضلاً عن تصميم ٤ إرشادات بيئية متحركة بطريقة ساخرة وبثها في التلفزيون، بهدف زيادة الوعي البيئي، بالإضافة إلى بث ٨ إرشادات بيئية عبر الأثير الإذاعي لمدة ٣ شهور.

وأشار إلى انه سيتم إعداد كتب بيئي أو اسطوانة خاصة للأطفال بطريقة مبسطة تخاطب عقلية الطفل لتعزيز مفهوم المواطنة البيئية لديه، بحيث يتم توزيعه على المدارس ورياض الأطفال، إضافة إلى زيادة الاهتمام الإعلامي في القضايا البيئية وتنشيط الإعلام البيئي وذلك من خلال عقد دورة تدريبية في الإعلام البيئي وتنظيم دورة تدريبية لمتخصصات في رياض الأطفال حول كيفية تعزيز مفهوم المواطنة البيئية لدى الطفل، واستخدام الكتيبات التوضيحية أو الأقراص المدمجة (CD).

التلوث البيئي سبب أساسي في الإصابة بسرطان الغدة اللبناوية

رام الله / خاص بملحق البيئة والتنمية: منذ السبعينيات وحتى أواخر التسعينيات، طرأ ارتفاع كبير في مختلف أنحاء العالم، وأيضاً في فلسطين، على حالات انتشار سرطان الغدة للمفاوية. وقد أكدت أبحاث كثيرة في مجال الطب البيئي أجريت في السنوات الأخيرة بان السبب الأساسي في ارتفاع نسبة الإصابة بالمرض يعود إلى تأثيرات بيئية مختلفة، وتحديداً الزيادة المتصاعدة في التلوث البيئي، وخاصة زيادة استعمال المبيدات الكيماوية في الصناعة والزراعة، فضلاً عن الاستخدام المنزلي. يضاف إلى ذلك، المؤثرات البيئية المتمثلة في الإشعاعات ومواد كيميائية مختلفة منها "البزنز" ومبيدات الحشرات والأدوية الكيماوية المستخدمة في علاج بعض الأمراض السرطانية والتي قد تزيد من احتمال الإصابة بسرطان الغدة للمفاوية بعد مرور سنوات طويلة على العلاج. كما أن تلف جهاز المناعة وخاصة لدى المصابين بمرض الإيدز أو المرضى الذين زرعت في أجسامهم أعضاء دخيلة، يعد من بين الأسباب الهامة للإصابة بالمرض. وقد اكتشف العلماء مؤخراً بان البكتيريا المسببة، بشكل عام، لقرحة المعدة، وتحديداً بكتيريا "ليكوبيكتري فيلوري"، قد تسبب أيضاً أنواعاً معينة من سرطان الغدة للمفاوية. كما أن الجرثومة المسببة للتهاب الكبد الجرثومي ("هبتيتيس") من النوع C قد تسبب أيضاً في الإصابة بنفس المرض.



قراءة في كتاب

"طيور فلسطين"

إعداد: سيمون إبراهيم عوض

سنة الإصدار: ٢٠٠٥

عدد الصفحات: ١٣٦ من القطع المتوسط

عرض ومراجعة: سعد داغر (حديقة القيقب / مدارس الفرنز)

إذا كنت ممن يرغبون بالتعرف على عالم الطيور في فلسطين، فإن سيمون عوض سيفودك عبر كتابه "طيور فلسطين"، ليحقق لك تلك الرغبة، حتى وإن لم يكن لديك معرفة بعالم الطيور، وخاصة تلك التي تعيش في فلسطين أو تعبر منها في رحلاتها من إفريقيا إلى أوروبا وبالعكس. هذا الكتاب المصور الذي يأتي في ١٣٦ صفحة من القطع المتوسط، ويضم في ثناياه معلومات هامة عن الطيور، يستطيع القارئ والمهتم التعرف من خلاله على الطيور المهاجرة والطيور المقيمة، الطيور الزائرة الصيفية والشتوية. ولم يغفل حتى تلك المشردة، مع تعريف لكل تسمية من تلك التسميات.

وفي الكتاب نجد وصفاً لحوالي ٥٢ طائراً ورد ذكرها في باب الطيور المقيمة وباب الطيور المهاجرة وباب الطيور الزائرة الشتوية وباب الطيور الزائرة الصيفية وأخيراً باب الطيور المشردة. وجاء الكتاب في خمسة فصول، تحدث الأول عن أهمية موقع فلسطين الجغرافي، حيث تناول فيه الحديث عن الموقع الجغرافي والتضاريس وأثر ذلك على هجرة الطيور والخطوط الرئيسية التي تتبعها الطيور في هجرتها مستغلة تلك التضاريس. كما يتحدث هنا عن المناخ وكيف تؤثر الرياح في حركة الطيور وتدفعها للطيران من منطقة لأخرى. ويأتي الكتاب على ذكر العوامل البيئية كالارتفاع والتربة والصخور، وكذلك الظروف المناخية والغطاء النباتي والموائل المائية، وكيف تؤثر على توزيع الطيور، حيث يرى معد الكتاب أن الغطاء النباتي يشكل العامل السائد والرئيسي في توزيع الطيور. كما يذكر هنا أن هناك حوالي ١٥٠ نوعاً من الطيور المائية.

وفي الفصل الثاني يجري الحديث عن التنوع الحيوي في فلسطين والإشارة إلى عدد النباتات الزهرية والنباتات المهددة بالانقراض، حيث ورد أن نحو ٣٣٤ نوعاً من النباتات مهددة بالانقراض في الضفة. وتناول هذا الفصل أيضاً الحيوانات البرية وقسمها إلى طيور وثدييات وأسماك وزواحف وبرمائيات وحيوانات لافقارية. ولم يغفل الحديث عن أهمية الطيور وعلاقتها بالإنسان، ودور

الطيور في مكافحة الحويمة كون الطيور مصدراً غذائياً مهماً في سلة الغذاء. في هذا الفصل أيضاً تناول عوض موضوع الأثر البيئي للإنسان على موائل الطيور، وتلك المخاطر التي تهدد حياة الطيور. وبالرغم من أهمية كل ما ذكر إلا أن القارئ لا يجد شيئاً عن أنواع الطيور المهددة بالانقراض في فلسطين على الرغم من وجود قائمة بالطيور المهددة بالانقراض عالمياً وفي الشرق الأوسط. ومع ذلك فإن هذا لا يغني عن ذكر الطيور المهددة بالانقراض في فلسطين تحديداً ووضع صور لتلك الطيور للتعرف عليها، خاصة وأن جمهور المهتمين بالطيور في فلسطين قليل العدد.

في الفصل الثالث يبدأ الكاتب بتناول الطيور بشكل تفصيلي، بدءاً بتعريف الطائر، ذاكراً أنه حيوان يأتي ترتيب تطوره في المركز الرابع بين الفقاريات ويتميز بوجود الريش وعدم وجود غدد عرقية له وتحول الأطراف الأمامية عنده إلى أجنحة تمكنه من الطيران. وفي هذا الفصل تجد رسماً توضيحياً للطائر يعرفك على كل أجزاء جسمه. ثم ينتقل بك إلى الحديث عن رتب وعائلات الطيور، ولكن يخلو هذا الجزء من الترقيم، وهناك ذكر لامثلة محدودة للطيور تنتمي إلى هذه العائلة أو تلك، رغم وجود القليل من الصور التي تبين بعض أنواع الطيور في نهاية الفصل. ولم يغفل معد الكتاب في هذا الفصل إعطاء الوسائل للتعرف على الطيور ميدانياً.

ويشغل الفصل الرابع الحيز الأكبر من الكتاب الذي يقع في حوالي ٥٨ صفحة حيث يقسم معد الطيور حسب وضعها في فلسطين إلى طيور مقيمة وأخرى مهاجرة، وطيور زائرة شتوية وأخرى زائرة صيفية وطيور مشردة. ويقدم وصفاً للعديد من الطيور، مع صور امتازت بالوضوح الذي يمكنك من التعرف على الطير. ويبيّن في كل مرة رتبة الطير وانتماؤه إلى أية عائلة مع ذكر الاسم العلمي (اللاتيني) والأسماء الشعبية لكل طير. ويقدم أيضاً وصفاً عاماً للطير، ويتحدث عن وضعه وبيئته في فلسطين وغذائه وتكاثره وعلاقته بالإنسان.

أما الفصل الخامس والأخير فقد تطرق إلى موضوع حماية الطيور في فلسطين وذكر المعايير الدولية في اختيار المناطق المهمة للطيور ومواقعها المهمة التي تم اختيارها في فلسطين معدداً ثلاثة عشر موقعا، كغابات وأحراش أم الریحان، منطقتة أم صفا/النبي صالح، منطقة عين قينيا، عين العوجا، واد القلط، أريحا، منطقة أسوار القدس، عيون الفسحة، وغيرها. ثم ورد في هذا الباب ذكر للاتفاقيات والمعاهدات الدولية



Photo: Alan Fouse

السمنة المغرمة *Turdus philomelos*



Photo: Alan Fouse

الغاق (غرباب البحر) *Phalacrocorax carbo*



Photo: Alan Fouse

الزنبق *Sturnus vulgaris*



Photo: Alan Fouse

أبو ملقعة *Platalea leucorodia*



Photo: Fatma Khoury

أبو زريق *Garrulus glandarius*



Photo: Fatma Khoury

اليمام الفصري (الرقطي) *Streptopelia turtur*

من طيور بلادنا (عن كتاب: «طيور فلسطين»، سيمون عوض)

عند الحديث عن بيئة فلسطين المتنوعة. كما أن وضعه في المدارس يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الوعي البيئي في أوساط الطلبة ويسهم في تغيير النظرة وطرق التعامل مع الطيور، ليساعد في الحفاظ عليها بدل تلك العدوانية التي يتصف بها معظم الأطفال في التعامل مع الطيور البرية، حيث يفكر أغلبهم في كيفية اصطياد الطائر أو إلحاق الأذى به، إن لم نقل قتله مجرد رؤيته.

التي تتحدث عن حماية التنوع الحيوي والطيور وأشار إلى المطلوب وبنينا لحماية الطيور البرية. وفي الختام يعرض الكتاب لأسماء الطيور والمصطلحات المهمة مع ذكر الصفحة التي يوجد فيها اسم الطير أو المصطلح بهدف التسهيل على الباحثين. وبشكل ذلك إضافة نوعية للكتاب الذي يمكن أن يوصف بحق أنه كتاب نوعي يستحق أن يُعتمد في دور العلم كالجوامع والمعاهد والمدارس

دلالة إيراد حماية البيئة في برامج المرشحين

أكثر ما أسعدني في الحملات الدعائية للمرشحين الفلسطينيين للمجلس التشريعي هو إدخال حماية البيئة في عدد من برامج هؤلاء. ويشكل توظيف البيئة حدثاً جديداً بالنسبة للدعاية والبرامج الانتخابية في فلسطين خاصة وأن السياسة ومقاومة الاحتلال تشكلان أولوية لدى الناخب والمرشح. ولذلك دلالة إيجابية لأن مناصرة البيئة في فلسطين تنم عن نضج فكري لدى الساسة الفلسطينيين المستقبليين إن هم وصلوا إلى مقاعد المجلس التشريعي أو لم يصلوا.

من جهة أخرى رأى الزميل عبد الباسط خلف من تجمع «صحافيين من أجل البيئة» أن استخدام بعض المرشحين لشعارات حماية البيئة يشكل توعية بيئية للجمهور الفلسطيني في عدد من المحافظات. ويضيف أنه يتمنى أن يكون حديث المرشحين حول البيئة حديثاً نابعاً من الاقتناع وليس مجرد الموضة أو إدخال الجديد على الدعاية الانتخابية.

الزميل محمود خلوف الذي جمعنا معه جلسة استماع لمرشحين عن دائرة جنين ذكر من جانبه أنه يرى أن استخدام المرشحين لشعار حماية البيئة يدل على مستوى الوعي لدى الشعب الفلسطيني، فلولا توقع المرشحين لوعي المواطنين الفلسطينيين ومستواهم الثقافي والبيئي لما رفعوا هذا الشعار.

الحاج أسعد العامودي من قرية برقين الذي يهاجم ملونات المزارع والبيئة يرى أن حماية البيئة أصبحت تشكل أولوية، فكما أن الاحتلال خطر على الإنسان، فإن التلوث أيضاً هو خطر لا يقل عن الاحتلال، بل هو خطر استراتيجي يهدد المستقبل، ولا يدري أحد كم ستكون نتائجه وخيمة.

ويقول الحاج العامودي الذي عمل مساعد صيدلي أن البيئة تعني الزراعة، والزراعة تعني الطعام والطعام يعني الصحة والبقاء، وهو يأمل أن ينتبه المسؤولون والمرشعون القادمون إلى المجلس التشريعي إلى كل الأخطار التي تهدد البيئة في فلسطين، ويطالبهم بأن يسنوا القوانين بالتعاون مع الخبراء في هذا المجال حفاظاً على الأمن البيئي.

تحسين يقين

يا بيئي العالم اتحدوا!

الأرض حين تهدد لا يجد البشر مكاناً للعيش فيه. من هنا فإن حماية البيئة تشكل بديلاً عن التنافر بين الدول المتصارعة، فمثلاً انقلوا نوا الطيور أحدثت خلخلة في النظام الدولي باتجاه إيجابي، من حيث التعاون الدولي والإقليمي لوقف المرض، لأن الشر الناتج عن المرض يهدد آخرين بعيدين عن الدولة المنشأ للمرض والسبب يعود للطيور المهاجرة. فيا بيئي العالم اتحدوا لحماية بلادكم وشعوبكم من عبث الملوثات البيئية، ومن عبث العبثين بالتعديل الوراثي، ومن حيث جشع الذين يزورون الإنتاج الحيواني والنباتي باتباع طرق غير طبيعية لزيادة ثروتهم على حساب صحة الشعوب.

يا بيئي العالم اتحدوا لحماية أمن البيئة من مخربها العاملين في مجال أسلحة الدمار الشامل، والذين ينفون النفايات الكيماوية والنوية بعيداً عنهم قريبا من تجمعات الفقراء! نعم نحن بحاجة إلى حزب خضر عالمي يفتح عضويته لكل مواطن حريص على مستقبل الأرض. حزب يحمي مكان الإنسان، فهل للإنسان مكان آخر يمكن أن يعيش فيه؟

في هذا الحزب يمكن أن يلتقي كل الناس، على اختلاف مشاربهم، وهو كفيل أن يوحد تعدداتهم بشكل إيجابي، بل ويمكن أن يسهم في حل مشاكلهم عبر تسويات سياسية واجتماعية عادلة. إن مخربي البيئة وصناع أسلحة الدمار الشامل إنما يؤذون أول ما يؤذون شعوبهم، فهلا أدركت شعوبهم ذلك وأبعدتهم عن هذا الجنون؟

لم أكن متحمساً لشعار "يا عمال العالم اتحدوا" كما أنا متحمس للشعار الذي نحتته صاحبي في العنوان، ذلك أن بيئي العالم أكثر من العمال باعتبار المكان الذي نعيش فيه وحوله. وإذا كان همّ العمال مهماً من ناحية إنسانية، فإن همّ البيئة هما عاماً مستقبلياً يؤثر على الأجيال القادمة.

أما صاحبي الذي نحت العنوان فهو محرر ملحق "البيئة والتنمية" الأستاذ جورج كرزوم أثناء حديثنا عن العوامل الخطيرة التي تهدد البيئة في غير مكان في العالم. وكما رفع شعار "يا عمال العالم اتحدوا" في وجه الرأسماليين الجشعين، فإن "يا بيئي العالم اتحدوا" هو شعار يمكن رفعه أيضاً في وجه الرأسماليين الذين يهتمون بمصالحهم على حساب صحة الإنسان، بما يفعلون في عالم الزراعة والصناعة.

صحيح أن المهتمين بأمر البيئة ليسوا أكثر، وصحيح أن أحزاب الخضر مازالت محدودة التأثير والجمهور، إلا أن العدد يزداد في ظل النوعية البيئية التي يقوم بها الخبراء والمفكرون الحريصون على مستقبل الإنسانية.

من أجل ذلك، فإن البيئيين والخضر في العالم ينسقون جهودهم على المستويات السياسية والعلاقات الدولية، وعلى المستويات الإعلامية، لكن ذلك يحتاج إلى المزيد من الاتحاد والمشاركة، حيث أن أي خطر يهدد البيئة في دولة من الدول يمكن أن يؤثر سلباً على دول أخرى وبالتالي على البيئة العالمية.

والمهم من وجهة نظري أن الاهتمام بخلو البيئة من السموم وحمايتها من خطر التلوث يشكل عاملاً مشتركاً موحداً للبشر المختلفين في القومية واللغة والمذاهب والدين والفكر، ذلك أن

الصورة تلقظ



غروب بطعم آخر: شفق أحمر شتوي يخفي الكثير من الدلالات. عدسة وتعليق: عبد الباسط خلف

الخنازير تعيثُ خراباً
في الأراضي الزراعية
الفلسطينية



راجع التقرير ص (٢)



في الانتخابات
التشريعية هل
تحول اطفالنا الى
مقاولين للدعاية
الانتخابية؟

عدسة وتعليق:
أيهم أبو بكر



إلى متى هذا الجشع المالي الأعمى والاستخفاف المرعب بحياة الإنسان والبيئة في الكسارات ومقالع الحجر المنتشرة في بلدة جماعين؟

أخبار البيئة والتنمية



إحدى الحفر التي دفن فيها الإسرائيليون آلاف الطيور المصابة بمرض «نيوكسل»، وذلك في أراضي بيت فوريك.

تزويدهم بأية معلومات عن المرض إلى أن وصل طبيب بيطري وطلب منهم ذلك ومنعهم من قتل الطيور بواسطة العصا. وحذر مليطات من أن يكون العمال قد أصيبوا بأحد الأمراض أو قد تكون العملية تسببت لهم بأي من المشاكل الصحية موضحاً أنه لم تجر لهم أية فحوصات حتى الآن.

التتمة ص (١٠)

استغراب المزارعين. وأكد حنني أن هناك خطورة أخرى على عشرات المزارعين ورعاة الماشية الذين يقيمون في خرب مجاورة لمنطقة الدفن ما يشكل خطراً على حياتهم وحياة مواشيهم.

عملية إبادة الطيور

وأفاد ياسر مليطات، رئيس مجلس إدارة جمعية الصداقة للتنمية والتعاون، أن هذا الحادث تم في ١١ كانون الثاني الماضي حيث تمت إبادة حوالي ٨٠ ألف طير دجاج، وأفاد أنه التقى أحد العمال الفلسطينيين الذين تم استخدامهم لإبادة هذه الطيور وأخبره: " كنا نعمل لدى أحد المستوطنين في غور الأردن في مزرعة للبلح وطلب منا الذهاب معه إلى مزرعة الدجاج التي يملكها في مستوطنة مخورا التي بنيت على أراضي بلدة بيت فوريك والملاصقة لخربة طانا التحتا شرقاً، وحين وصلنا إلى هناك طلب منا أن نقوم بإبادة الدواجن التي في البركسات وعددها حوالي ٨٠ ألف دجاجة تزن كل دجاجة حوالي ٢ كلغم. وقد وجدنا عدداً كبيراً من الطيور قد نفقت وكان يظهر عليها الزراق (اللون الأزرق) والتورم من ناحية العنق". وأفاد هذا العامل أن صاحب المزرعة طلب من العمال ذبح كل الدجاج في المزرعة وأضاف: " وبعد أن قمنا بذبح عدد من الطيور طلب منا أن نقوم بقتل الطيور بالعصي إلى أن وصل طبيب وطلب منا أن نقوم بالذبح بدل العصي وحين غادر طلب منا صاحب المزرعة أن نستعمل العصي وذلك للسرعة وحين أخذت هذه العملية وقتاً طويلاً احضر جرافة وبدأ بقتل الطيور بواسطة الجرافة وقد تم تحميل الطيور الميتة في شاحنات ولم نعرف إلى أين ذهبت". وذكر العامل أن أحد العمال قام بأخذ عدد من الدواجن إلى قريته في الغور وبعد ذلك ماتت كل الدواجن في المنطقة. ويذكر العامل أنه تمت إبادة البركس الأول دون أن يتم تزويدهم (العمال) باللباس الواقي الخاص لمثل هذه الأعمال أو دون

ارتباك وقلق بين المواطنين ومربي الدواجن من انتقال المرض

الاحتلال يدفن آلاف الطيور المصابة بمرض معد في أراضي بيت فوريك

رومل شحرو السويطي / نابلس: كشف حسام حنني رئيس بلدية بيت فوريك شرق مدينة نابلس النقيب عن قيام جهات إسرائيلية قبل حوالي أسبوع بدفن عشرات آلاف الطيور المصابة بمرض معد في أراضي البلدة. وأوضح حنني أن طواقم إسرائيلية قامت بدفن قرابة ٨٠ ألف طير مصابة بمرض "نيوكسل" المعدى في منطقة الصوانة القريبة من مستوطنة "ميخورا" (الحمرا) الواقعة ضمن أراضي بيت فوريك والمطلّة على الأغوار. وأكد رئيس بلدية بيت فوريك أن البلدية قامت على الفور باتصالات مع الجهات الفلسطينية المختصة مثل وزارات البيئة والزراعة والصحة والارتباط الفلسطيني والتي بدورها أبلغت الجهات الإسرائيلية بعملية الدفن، فيما ادعى الجانب الإسرائيلي أن هذا المرض يختلف عن مرض انفلونزا الطيور لكن ينبغي الابتعاد عن المنطقة التي تمت فيها عملية الدفن. ووفقاً لحنني فإن أهالي البلدة اكتشفوا عملية الدفن بعد أن قدمت شاحنات إسرائيلية إلى المنطقة برفقة ٢٠ عاملاً بينهم عمال من بلدة بيت فوريك وقيامهم بعملية التخلص من الطيور في منطقة الصوانة من خلال دفن الطيور بعد ذبحها ودفن طيور أخرى وهي حية. وأبدى حنني استغرابه من اختيار الإسرائيليين لأراض فلسطينية في الضفة للتخلص من تلك الطيور المريضة داعياً إلى إجراء تحقيق دولي في الموضوع. وأشار إلى أن خطورة الأمر بدأت تظهر خلال الأيام الأخيرة عندما بدأت طيور الدجاج في البلدة بالنفوق مما أثار

ملحق البيئة والتنمية على الانترنت

نلفت انتباه قرائنا الأعزاء إلى إمكانية الحصول على النص الكامل لهذا العدد، والأعداد السابقة من ملحق البيئة والتنمية، من الموقع الإلكتروني التالي: www.maan-ctr.org وبإمكان أي كان، الاستشهاد بأي جزء من الملحق أو نسخه أو إرساله لأخرين، شريطة الالتزام السابقة من ملحق البيئة والتنمية، من الموقع الإلكتروني التالي: www.maan-ctr.org بذكر المصدر.



للمراسلات

رام الله - تلفون: ٢٩٥٤٤٥١ (٠٢) / ٢٩٨٦٦٩٨ / ٢٩٨٦٧٩٦
فاكس: ٢٩٥٠٧٥٥ (٠٢) ص.ب. ٥١٣٢ - القدس
e-mail: george@maan-ctr.org

الهيئة الاستشارية

أحمد أبو ظاهر نادر هريمات بسام الكعبي د. خيرى الجمل
د. سمير عفيفي سعد داغر د. محمد سليم علي اشتية د. هديل رزق القزاز

المحرر المسؤول

جورج كرزوم

رئيس التحرير

سامي خضر



منظمة التجارة العالمية: أداة لغزو أسواق الفقراء

وحصص، فإنها تستثني منتجات الدول الفقيرة التي لديها صناعات منافسة، مثل النسيج والملابس والأرز! أي أن الولايات المتحدة تفتح أسواقها لسلع الدول الفقيرة الثانوية وغير المنافسة، والتي تعد أصلاً هامشية في السوق الأميركية، بينما تكتسح الصادرات الأميركية المدعومة والمنافسة أسواق الدول الفقيرة، مدمرة ما تبقى من إنتاج الأخيرة المحلي. وفي عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال لا الحصر، كلفت زراعة الأرز المزارعين الأميركيين ١,٤ مليار دولار دفعت منها الحكومة الأميركية للمزارعين ١,٣ مليار دولار، الأمر الذي مكن المزارعين الأميركيين من غزو أسواق الدول النامية بالأرز. وينطبق نفس الأمر على القطن الأميركي.

والجدير ذكره هنا أن دعم الدول الغربية لمنتجاتها يقدر بأكثر من ٣٠٠ مليار دولار، وهو ما تطالب دول "الجنوب"، دون جدوى، بإلغائه.

وفي الحقيقة، أنشأت الدول الرأسمالية الغربية منظمة التجارة العالمية كأداة تستعملها شركاتها الاحتكارية لغزو واكتساح أسواق دول "الجنوب" وإغراقها بسلعها. لذا، فإن الموقع الطبيعي للدول النامية هو خارج هذه المنظمة، إلا أن حكومات غالبية هذه الدول تابعة للغرب، وبالتالي تفتقر إلى القرار السياسي - الاقتصادي المستقل. أما الأقطار العربية، فقد حطمت الدول الصناعية الغربية مقومات اقتصادها الإنتاجي وحولتها إلى أسواق استهلاكية للسلع الغربية، ولم يُبق لها الغرب ما تصدره لأسواقه، لأنها تفتقر أصلاً إلى الصناعات الحقيقية المنافسة، سواء الخفيفة أو الثقيلة (التكنولوجيا، الأسلحة، الآلات، الماكينات، السيارات، الطائرات وغيرها)، وإنتاجها هامشي وهزيل. ومع ذلك، تلهت الأنظمة العربية لهاذا غيباً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وبالتالي فتح ما تبقى من أسواقها للغرب الذي لو فتح أسواقه بالكامل، فلن تستفيد الدول العربية من ذلك شيئاً.

وفي مواجهة هذا المشهد التجاري والاقتصادي المسايوي الذي تتحكم دول "الشمال" بكامل خيوطه، اندلعت خارج قاعات الاجتماعات في هونغ كونغ مظاهرات حاشدة مناهضة للعلومة والمنظمة التجارية العالمية شارك فيها عشرات الآلاف، وتخللها صدامات دموية مع قوات الشرطة واعتقال المئات. وقد رفع المتظاهرون لافتات كتب عليها "منظمة التجارة العالمية تقتل المزارعين" و"لا لمنظمة التجارة العالمية".

والتوزيع الغربية الاحتكارية الكبرى، مثل "ولمارت" الأميركية و"كارفور" الفرنسية أكبر الرايحين. أي أن "التنازلات" المزعومة التي تكلمت بها الدول الغنية أقل بكثير من المطلوب، بل إن تلك الدول كسبت مزيداً من الوقت لتمتع في مزيد من استباحة ونهب أسواق وموارد وقواضٍ دول "الجنوب". وفي الواقع فإن مساعدات الدعم الزراعي الأوروبي التي تم الاتفاق على إلغائها تمثل ثلاثة مليارات يورو فقط، بينما لم يشمل الاتفاق عشرات المليارات المخصصة للدعم غير المرتبط مباشرة بالتجارة العالمية، ما سمح للاتحاد الأوروبي بإخفاء دعمه الحقيقي للصادرات. وفي حين أن المساعدات الإجمالية لمزارعي القطن داخل الولايات المتحدة تفوق أربعة مليارات دولار سنوياً، وهو ما دأبت الدول الإفريقية على التنديد به منذ سنوات طويلة، فإن واشنطن ستلغي اعتباراً من هذا العام حوالي ٢٥٠ مليوناً من هذه المساعدات. ولم تال الدول الغنية جهداً في تضليل وخداع الدول الفقيرة، وذلك عبر إعلانها بأنها ستعفي ٩٧ من صادرات الدول الأشد فقراً من الرسوم الجمركية، علماً أن جزءاً كبيراً من المنتجات التي ترغب الدول الفقيرة في تصديرها فعلاً، مثل السلع الزراعية والنسيج والجلود، غير مشمولة بقائمة الـ ٩٧ السابقة، بمعنى أن أسواق الدول الغنية ستبقى مغلقة أمام معظم المنتجات الرئيسية التي تصدرها الدول الفقيرة.

بل إن الولايات المتحدة واليابان يمكنهما أن تمنعا عملياً نحو ٤٠٠ سلعة من سلع الدول الأشد فقراً من دخول أراضيها. وفي المحصلة، احترم الاتفاق أساساً المصالح الأميركية والأوروبية، وهذا ما أدتته حرقياً الوزيرة الفرنسية للشؤون الأوروبية، كاترين كولونا، التي قالت بأن اتفاق التجارة جاء في إطار السياسة الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي. إذن، ستواصل أوروبا تطبيق سياستها الزراعية المشتركة الهادفة إلى حماية المزارعين الأوروبيين، حيث أن فرنسا، على سبيل المثال، تدعم المزارعين من خلال منحهم ٩٠٪ من دخلهم، ما يمكنهم من بيع سلعهم بأسعار متدنية. وتعد فرنسا ثاني أكبر مصدر للمنتجات الزراعية في العالم، إذ تتجاوز صادراتها الزراعية ٦٠ مليار يورو سنوياً، علماً أن المزارعين الفرنسيين يشكلون جماعة ضغط سياسية قوية.

وفي الوقت الذي تدعي فيه الولايات المتحدة بأنها تعامل العديد من الدول الأشد فقراً معاملة "تفضيلية" وبأنها مستعدة للمشاركة في برنامج التجارة بلا جمارك

ومن سيكون المستفيد الحقيقي منه؟ فإذا كانت الشرائح الشعبية الفقيرة والمنتجة في الدول ذات "السيادة" بأسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا تنتفض ضد العولمة والمنظمة التي تمثلها باعتبار أن الاتفاقات والأنظمة والقواعد التجارية والاقتصادية والسياسية والسيادية التي تفرضها الأخيرة قسراً على تلك الشعوب تزيدها إفقاراً وجوعاً، فماذا سيكون المصير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني التي يراد لها الاندماج في منظمة التجارة العالمية، وهي تعاني أصلاً من الفقر المدقع وتقع تحت الهيمنة والسيادة الكاملتين للإحتلال الذي يستبيح أرضها ومواردها وإنسانها استباحة مطلقة؟ **سأحاول في هذه العجالة، وفي المقالة التحليلية المنشورة في هذا العدد من دورية "البيئة والتنمية" بعنوان "عولمة النهب" (ص ٨)، أن أجيب على هذه الأسئلة وغيرها، منطلقاً من المستويين العالمي والعربي وصولاً إلى المستوى الفلسطيني. كما سأطرح في مقالة (عولمة النهب) البدائل المطروحة عالمياً وعربياً في مواجهة العولمة التي تهدف إلى حماية مصالح الاحتكارات العالمية ومضاعفة أرباحها على حساب الأغلبية البشرية المعوزة والفقيرة والمحرومة من حقوقها الأساسية في العمل والغذاء والسكن والتعليم.**

مؤتمر هونغ كونغ

بالرغم من أن الخلافات حول التجارة الزراعية شكلت العقبة الأساسية التي هددت بإفشال مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد في هونغ كونغ في كانون أول الأخير، فقد تم التوصل إلى "اتفاق" عام فضفاض حول هذه المسألة، يتلخص في أن الدعم الذي تقدمه الدول الغنية (الاتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية واليابان وأستراليا) لصادراتها، بما في ذلك الصادرات الأميركية المستترة تحت اسم "برامج المساعدات الغذائية الأميركية"، سيلغى تدريجياً حتى عام ٢٠١٣. إلا أن نظرة بسيطة وثاقبة إلى ما تحت قشور الاتفاق توضح بأن الأخير جاء دون المطالب الأوسع نطاقاً للدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية والتي تنادي بفتح الأسواق الغربية أمام منتجاتها. وفي الوقت عينه حافظ الاتفاق على الضغوط المفروضة على تلك الدول لفتح أسواقها كلياً أمام المنافسة الأجنبية وخاصة في مجالي الخدمات والمنتجات الصناعية المتدفقة من دول "الشمال". وقد أرغمت الدول النامية على فتح قطاع الخدمات في بلدانها بشكل كامل، ما يعني أنه في قطاع البيع بالفرق ستكون شبكات التسويق

مبهر

البيئة والتنمية

جورج كرزوم

وافقت منظمة التجارة العالمية، عشية انعقاد مؤتمرها الوزاري السادس في هونغ كونغ (كانون أول الماضي)، على قبول "فلسطين" (أي مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني) عضواً مراقباً في نفس المؤتمر. وقد هلل أنصار تلك المنظمة من الفلسطينيين لذلك القرار معتبرين أنه سيؤدي إلى دمج الاقتصاد الفلسطيني في النظام الاقتصادي العالمي والإقليمي و"تقوية" موقعه، حيث سيحقق "الأرباح" من خلال جذبته الرساميل والاستثمارات الأجنبية. كما أعلنت وزارة "الاقتصاد الوطني" الفلسطينية عن رغبتها في تلبية شروط العضوية للمنظمة علماً بأن "تحرير التجارة" يقف على رأس تلك الشروط. وفي القطاع الزراعي تحديداً، حيث يعد القطاع الفلسطيني الرئيسي، تشتتر منظمة التجارة العالمية عموماً اشتراطات كثيرة أهمها إلغاء الدعم عن المنتجات المحلية وإزالة كل أشكال الرقابة على الواردات الزراعية وتخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات الزراعية إلى حددها الأدنى.

وعلى ضوء تصاعد التحرك الشعبي والمؤسسي غير الحكومي العالمي المناهض لمنظمة التجارة العالمية ونظام العولمة الذي تمثله خاصة أثناء انعقاد المؤتمر الأخير، اندلعت المظاهرات الحاشدة والمواجهات العنيفة التي بادر إليها المزارعون الآسيويون الذين يعدون أول وأكثر المتضررين من تحرير التجارة، وقبل ذلك المظاهرات الواسعة ضد العولمة ومؤتمر المنظمة المنعقد في كانون (المكسيك) عام ٢٠٠٣. على ضوء ذلك كله لا بد أن نتساءل: هل تعي الرموز الفلسطينية المنتفذة حقاً مخاطر وعواقب "حماسها" لضم مناطق السلطة إلى منظمة التجارة العالمية بعد أن تم دمج تلك المناطق رسمياً من خلال اتفاقات أوسلو الكولونيالية، في منظومة الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي حولها إلى مجرد محمية إسرائيلية تفتقر إلى أي شكل من أشكال السيادة السياسية والجغرافية؟ لصالح من هذا الانخراط في المنظمة العالمية

إسرائيل ماطلت في توفير مادة "الستركنين"

الخنائير البرية تجرف أراضي المزارعين وتلحق بهم خسائر فادحة

او غيره، وان مادة "ستركنين" موجودة وستكون هناك ترتيبات قريبة لمكافحة الخنائير.

الخطة الحالية

وفي نفس السياق، اشار عارف شومان مدير بيطرة رام الله والبيرية ان الخنائير البرية موجودة منذ اربع سنوات إلا انها ازادت منذ عامين. واكد شومان أن مديرية البيطرة أوصت المزارعين باستخدام مادة "لانيت" بحيث يتم طبخها مع البندورة وجعلها تحمض وتعفن، او بوضعها في حب بطاطا أو مع جنة. وأشار شومان إلى توفر مادة "لانيت" في الأسواق وأنه يمكن الاستفادة منها مشدداً على ضرورة توجه المزارعين لمديرية البيطرة لإرشادهم حول كيفية استخدامها والتخلص منها. واكد شومان أن الخطة الحالية تقضي باستخدام مادة "استركنين" مشيراً إلى انه تمت مطالبة البلديات بفرز موظف يقوم بوظيفة تسميم وإزالة السم، خاصة وأنه يمكن ان يؤثر على البيئة بشكل عام والمزروعات بشكل خاص. وأضاف شومان أن مادة "استركنين" متوفرة، لكنها غير موزعة على الدوائر وسيتم توزيعها ضمن خطة. وخلال حديثه، اشار شومان إلى ان إسرائيل أعاققت وصول مادة "استركنين" مؤكداً توجيه عدة كتب من قبل وزير الزراعة الفلسطيني إلى وزارة الزراعة الإسرائيلية منذ أكثر من سنتين لتوفير المادة إلا أن الإجابة لم تكن سوى وعود.

وأوضح شومان أن الهدف من وراء التأخير في توفير المادة هو التخريب على المزارع الفلسطيني، خاصة في ظل غياب إمكانية إطلاق النيران على هذه الحيوانات كما كان سائداً منذ القدم. ونوه شومان إلى ان مجرد دخول خنزير إلى الحقل فانه يدمر اغلب المحاصيل حتى لو لم يتناول اي شيء. أخيراً وصلت مادة "استركنين" وهناك مطالب بتوفير موظف للقيام بعملية التسميم في مختلف البلديات، فهل ستكون المادة المنقذ للمزارع الفلسطيني، هذا ما ستجيب عليه الأيام القادمة.

وهي غير متوفرة لدى دائرة البيطرة. وأشارت جرار إلى أنها أرسلت كتاباً لوزارة الزراعة يتناول موضوع الخنائير البرية والكلاب الضالة التي تعمل على إتلاف المحاصيل الزراعية. ويشير الكتاب الذي تم تزويدنا بنسخة منه إلى أن قطعان الخنائير البرية أصبحت منذ سنتين تمثل واحدة من المشاكل الخطيرة والمستعصية التي تواجه المزارعين، خاصة في مناطق الينابيع حيث تهاجم المزروعات على شكل قطعان وتدمرها. ويوضح الكتاب أن الخنائير البرية لا تكفي فقط بتدمير المزروعات وإنما أيضا تسبب أذى للمزارعين الذين يحاولون اعتراض طريقها كما حدث في قرية عين قينيا. وطالب الكتاب بأن تساهم مديرية الوقاية في وضع حلول للمشكلة مؤكداً ان التوصيات الحالية تتركز على استخدام مادة "لانيت" في الماء، او مخلفات امعاء الحيوانات المذبوحة. وجاء في الكتاب أيضا ان المادة غالية الثمن وان المزارعين يطلبون بدعم لمواجهة المشكلة. كما ان المكافحة تحتاج الي حملات في كافة المناطق، علماً بأن المكافحة الفردية غير مجدية. ويشير الكتاب إلى انتشار قطعان من الكلاب الضالة تشكل خطراً على المواطنين ومزروعاتهم القريبة من السكن، علماً بأن مديرية البيطرة توقفت منذ أكثر من عام عن توفير السموم التي كانت توزع مجاناً.

المادة أصبحت متوفرة

ودعت جرار المزارعين إلى وضع سياج حول مزروعاتهم مؤكدة انها تدرج حجم التكلفة ولكن يجب المحاولة بقدر المستطاع. وأشارت جرار إلى أن بعض المزارعين اتبعوا عدة طرق للتخلص من الخنائير التي كان لبعضها آثار سلبية تقضي على بعض الحيوانات الأخرى كالقطط او الكلاب بالإضافة الي التسمم الذي يمكن ان يصيب النحل. وفي نفس السياق، شددت جرار على أن ارتفاع عدد الخنائير يشكل مشكلة حقيقية، مشيرة إلى أن مصدرها قد يكون جهات إسرائيلية، وطالبت المزارعين بمواصله الزراعة، مؤكداً انه لا يوجد اي شيء يعيق المزارع الفلسطيني لا الاحتلال

طارق زياد / صحافيون من أجل البيئة خاص بملق البيئة والتنمية

" كلما نزرع تأتي الخنائير البرية لتخرب " ، هذا ما يقوله المزارع ياسين ياسين من قرية دورا القرع ويتابع: " أتلفت الخنائير محصولي الذي يتكون من ٥٠٠ نبتة خس بالإضافة إلى محصول السبانخ والزهرة وتقدر خسارتي بـ ٣ آلاف شيكل ". وخلال حديثه، نوه المزارع ياسين إلى أن عمله كمزارع بات يرهقه وبعض المزارعين حيث يضطرون إلى حراسة الأرض من الساعة الثامنة ليلاً وحتى الرابعة فجراً خوفاً من دخول قطعان الخنائير البرية لها، مما يجعل أوقات العمل قليلة. ويضيف ياسين: " لا افهم هل اعمل مزارعاً أم حارساً؟! ". وعن استخدام السموم، يشير ياسين إلى انه استخدم مادة " لانيت " السامة إلا انها لم تحدث أية نتيجة.

من المسؤول؟

وعن الفترة التي ظهرت بها الخنائير، قال ياسين: " منذ سنتين أصبح وجودها ملفتاً للنظر ولكنها كانت موجودة أصلاً منذ أربع سنوات ". ولعل انتشار قطعان الخنائير البرية في الأرياف الفلسطينية بشكل غير مسبوق، خاصة في العامين المنصرمين، يطرح عدة تساؤلات ليس فقط في ذهن المزارع فحسب وإنما أيضاً في ذهن المواطن الذي باتت تهاجمه وتعتدي عليه، فمن أين أتت؟ ومن المسؤول عن انتشارها بأعداد كبيرة، علماً بأنها لم تكن تلاحظ قبل أربع سنين؟ وماذا يقول الفلاح والمواطن الفلسطيني؟ وما هي السبل لمواجهةها؟

المزارعون: خسائر فادحة

أكد محمد فواقة رئيس الجمعية الزراعية في دورا القرع وأحد المزارعين، أن الخنائير البرية تحدث خراباً في المحاصيل بشكل كامل، خاصة من خلال طريقة سيرها على الأرض، حيث تقتلع شبكات الري وكل ما يعترض طريقها. وأشار فواقة إلى عدم رغبته في الزراعة بسبب الخسائر التي تلحقها الخنائير البرية بالمحاصيل الزراعية، حيث قدر خسارته في محصول الخس والسبانخ والفجل بسبعة آلاف شيكل، مشيراً إلى أنه لو لم يمتلك مصدر رزق آخر لكانت خسارته فادحة. وأوضح فواقة أن الخنائير البرية

المزارعون يشتكون

من ناحيتها، أشارت إيمان جرار مديرة مديرية زراعة رام الله والبيرية إلى تدمير عدد كبير من المزارعين من وجود الخنائير التي تكثر في المناطق الغربية وخاصة في منطقة بني زيد الواقعة شمال غرب مدينة رام الله، مؤكداً ان اول القرى الفلسطينية التي عانت من انتشار قطعان الخنائير هي عين قينيا غرب رام الله. وأكدت جرار أن الخنائير تُحدث ضرراً كبيراً للمحاصيل الزراعية، خاصة في ظل عدم توفر مادة "ستركنين" الممنوعة

يغيب العمل بين التشيك وعدم الأهلية

بعد عام على نشر تقارير حول الإشعاعات النووية في جنوب الخليل

ثامر فقوسة / "صحافيون من أجل البيئة"
خاص بملحق البيئة والتنمية

عقب مرور عام على نشر عدد من التقارير والتحقيقات التي تناولتها دورية البيئة والتنمية ومختلف الوسائل الإعلامية المحلية والعالمية حول وجود إشعاعات نووية خطيرة في الأراضي الفلسطينية لا سيما في جنوب الضفة، الناتجة عن تسرب الإشعاعات من مفاعل ديمونا أو من مكبات النفايات النووية الخطرة التي تدفن في الأراضي الفلسطينية جنوب الخليل والتي تعود بالضرر البالغ على كل ما هو فلسطيني، حيث التشوهات والأمراض الخطيرة وحالات العقم وغيرها. فبعد مضي ما يكفي من الوقت لذوي الاختصاص للتأكد مما نشر وإثبات العكس أو الاعتراف بهذا الخطر والعمل على علاجه بالطرق المختلفة، اتصلنا بالمؤسسات المعنية والتقينا الأشخاص المتابعين لهذه القضية وكانت ردود فعلهم متباينة، وغلب عليها في بعض الأحيان نوع من التملص.

الى الانفجار الكبير.

ضمن الحد المسموح به

من جهته، أشار أحمد أبو صبحه مدير دائرة الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية في سلطة الطاقة الفلسطينية، إلى أن الدائرة تقوم بشكل مستمر بمسح للمنطقة بواسطة عدد من الأجهزة ولغاية الآن تشير القياسات إلى عدم وجود إشعاعات خطيرة وإن نسبة الموجود هي ضمن الحد المسموح به دولياً، خاصة تلك القياسات التي أتت عقب التقارير التي نشرت في وسائل الإعلام، حيث أجرت الدائرة مسحا لبعض المناطق في بلدة بيتا. ويتابع إن لدى الدائرة أجهزة ومعدات ممتازة تستخدم في كل العالم وبعضها لغاية الآن غير مستخدم في بعض الدول العربية، والأجهزة هي:

- مجموعة أجهزة المسح الإشعاعي المحمولة وهي عدد من المجسات مختلفة الحساسية لقياس مستويات "الفا. جاما. بيتا" في الجو وفي السوائل.
- جهاز مسح إشعاعي محمول "الفا - بيتا" لقياس التلوث الإشعاعي للأسطح المختلفة.
- جهاز نظام تحليل الطيف الجامي.
- جهاز متعدد القنوات لقياس مستويات "بيتا - جاما" متدنية المستوى.
- نظام قياس الإشعاع باستخدام رقائق الوهج الضوئي الإشعاعي.

ويضيف أما بالنسبة لما نشر في وسائل الإعلام حول وجود إشعاعات نووية فهي لا تعود عن كونها تقارير لا تستند إلى حقائق علمية وهي منافية لأرض الواقع.

المجهول

أثناء وجودنا في عيادة الدكتور محمود سعادة وحديثنا معه عن انتشار الأمراض الغريبة والمختلفة، حضر مواطن

أمراض جديدة وغامضة

يفيد الدكتور محمود سعادة بأن محافظة الخليل قد لا تكون الأولى من ناحية ارتفاع حالات السرطان كما يقولون، لكن طبيعة ونوعية الأمراض هي التي تحدد بأنها ناتجة عن خلل غير طبيعي، إضافة إلى أن الإسرائيليين انفسهم اعترفوا بوجود هذا الخلل عبر تصريح الدكتور "مخائيل شيبيرا" من مستشفى هداسا، وقيامهم بتوزيع حبوب الليغول على سكان النقب.

ويضيف أن مرض السرطان ما زال يظهر وبشكل واضح، إضافة إلى ظهور مرض جديد يطلق عليه "الإرهاق المزمن" وهذا ما ينطبق على عدد كبير من المراجعين حيث أنهم يعانون من إرهاق شديد يجعلهم يتحركون بصعوبة. كما أن هناك نقصا كبيرا لعنصر الحديد في الدم عند نسبة كبيرة من الناس، إضافة إلى انتشار أمراض المعدة وحالات العقم خاصة بعد الإنجاب لأكثر من مرة. ويتابع سعادة: أغلب المصابين بهذه الأمراض لا يملكون ثمن العلاج الذي يكلف كثيرا. فإلى متى نصمت وننتظر الحقيقة؟

لا نملك أية أجهزة

أما عدنان جودة مدير دائرة الإشعاع الطبيعي في سلطة البيئة فيقول: إن سلطة البيئة لا تملك أية أجهزة لإثبات أو نفي ما تم نشره حول وجود إشعاعات نووية خطيرة في جنوب الضفة. ويتابع حول ما نشر في وسائل الإعلام بأن الوزير أبو صافية، وبشكل متواصل، يبعث رسائل إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إرسال خبراء إلى المنطقة لتزويدنا بالأجهزة ولغاية الآن لا يوجد أي رد.

وأضاف جودة: لا يمكن التأكد من عدم وجود تسرب للإشعاعات الخطرة في المنطقة إلا بإثبات العكس، وإذا لم يكن هناك أي خطر الآن فإن العمر الافتراضي لمفاعل ديمونا قد انتهى وقد تعرض المنطقة لهذا التسرب في المستقبل أو

بأن الوزير أبو صافية، وبشكل متواصل، يبعث رسائل إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إرسال خبراء إلى المنطقة أو تزويدنا بالأجهزة ولغاية الآن لا يوجد أي رد.

وأضاف جودة: لا يمكن التأكد من عدم وجود تسرب للإشعاعات الخطرة في المنطقة إلا بإثبات العكس، وإذا لم يكن هناك أي خطر الآن فإن العمر الافتراضي لمفاعل ديمونا قد انتهى وقد تعرض المنطقة لهذا التسرب في المستقبل أو



مجموعة أجهزة المسح الإشعاعي المحمول (سلطة الطاقة الفلسطينية)

ونشر النتائج النهائية عبر وسائل الإعلام لإثبات الصواب. ويتابع: الآن عمل على قياس العناصر المشعة في مواد البناء في مختبر جامعة الخليل الذي جهز بأحدث الأجهزة لقياس العناصر المشعة. وأكد أنه يعجز عن القيام بدراسة لمعرفة ما إذا كان ثمة عناصر مشعة في قرى وبلدات المحافظة أم لا لعدم توفر الإمكانيات لشراء عبوات غاز الهيدروجين الخاصة بتشغيل الجهاز، إضافة إلى تكاليف جمع العينات وهو يتطلب بتوفير ولو جزء من هذه الاحتياجات لبدء العمل فوراً في مناطق الجنوب.

مشغول !!

وعندما اتصلنا بأحد أعضاء المجلس التشريعي السابقين كان قد ترشح ضمن إحدى القوائم الكبيرة الجديدة، أعرب عن موقف بخصوص هذه القضية التي كان يفترض به أن يتابعها. سألته: ماذا عملت بعد مرور عام على نشر التقارير؟ قال: "لو سمحت أنا الآن مشغول بالانتخابات واحكي معي بعدين" !!

وقفه جادة

بعد عام من الانتظار والإخلاف والإنكار والتشكيك، أما أن الأوان لوقفه جادة لمعرفة الحقيقة، فالجميع يتمنى أن يكون ما نشر غير دقيق.

من بلدة الظاهرية إلى عيادة سعادة للمراجعة، وبطريق الصدفة استمع لما يدور بيننا وأثناء خروجي وجدته ينتظر بالخارج، و سألني: أنا رزقت بأربعة أطفال ومنذ ست سنوات وزوجتي متوقفة عن الإنجاب، وراجعت عددا من الأطباء لكن من دون فائدة، وبالإضافة إلى ذلك رزقت بطفله مشوهة توفيت بعد ذلك. ورغم أن زوجتي ليست من عائلتي، فلم أجد أحداً لغاية الآن يجب علي سؤالي: ما هو السبب؟!

فيما هناك المئات في قرى وبلدات الجنوب يعانون من الأمراض الصعبة والتشوهات، وهناك سجلات ترصد تلك الإصابات، ومن أراد الحقيقة عليه أن يزور بلدات الظاهرية وبيتا والسموع أو محافظة الخليل بشكل عام ويطلع بنفسه على الحقيقة التي تحتاج إلى فك رموزها لمعرفة الأسباب وراء هذه الأمراض.

من يملك الإنكار؟

أما بالنسبة للدكتور خليل الذباينة المختص في الفيزياء النووية، والذي أثبتت دراسته التي أجراها

عام ٢٠٠١ أن هناك عناصر إشعاعية غير طبيعية تعود بالضرر على الإنسان والبيئة المحيطة به فيقول: لا يحق لأحد إنكار هذه الدراسة لأنها علمية بحتة، ومن ينكر هذه الحقائق عليه أخذ عينات من المنطقة وإجراء الفحوصات اللازمة

محمود الفطافطة:

صحافي وأحلام خضراء



محمود الفطافطة، منسق تجمع «صحافيون من أجل البيئة»

في بريد الفطافطة الوارد من كندا وواشنطن والقاهرة وبيرت، يقرأ هو ورفاقه نصوص رسائل مؤسسات إعلامية أبرزت في عناوينها الرئيسة قلق أول تجمع فلسطيني بيئي على الطيور والحيوانات. وتستوقفهم رسالة من قارئ لبناني يبدي استعداداً للمساعدة في تأسيس تجمع عربي، يحمل الأهداف ذاتها.

ويختم بقوله: خلال أسبوعين أحدثنا ضجة إعلامية متواضعة، وكان القاسم المشترك الأكبر فيما بيننا: الولاة للطبيعة الضعيفة ومحاولات تطوير الوعي البيئي بإمكانات شحيحة...

في أوراقه، هو ورفاقه، الكثير من المهام التي تصل لدرجة الأحلام المشروعة. شرعوا أولاً بإصدار بيانات وإطلاق مبادرات ومشروعات ونداءات لم يد الرحمة لبيئة ضعيفة، وهي مهمة يقول أنه سيغرسها في صغيره شرف الدين الذي لا يزال في خطواته الأولى.

ويقول: إن سبب اهتمامي بالبيئة، أنها السر العلني في الطهر لكل شيء، فإذا ما طهرنا بيئتنا، فإن ذلك سينعكس على نفوسنا وأجسادنا وأحلامنا.

ويتابع: كم هو غريب أن تتقاطع جهود العابثين ومخططات الاحتلال للإخلال بتوازن طبيعتنا بالسعي لتقويض أحلامنا الخضراء. ويضيف الفطافطة: نسعى في التجمع لبناء جسور ولاء ومناصرة بين المجتمع وبيئته المحيطة.

يجلس وراء مكتبه وسط رام الله، ويتابع تفاعلات زلزال باكستان وإعصار كاترينا وريتا، ويدون ملاحظاته حول بدء تفشي وباء أنفلونزا الطيور في أجزاء من القارة الأوروبية.

يقول: كل هذا الهلع والخوف، بسبب الإنسان الذي يكن العداء لمحيطه وبيئته، ويتعامل مع الماء الذي يشربه والهواء الذي يتنفسه، على أنه "قادم جديد" ومجاني ولا مشكلة في الإطاحة به.

يقول: كنا نكتب عن جنون البقر، واليوم صارت تطاردنا أنفلونزا الطيور، ولا نعرف ما الذي تحمله لنا الأيام القادمة من حالات هياج وجنون وفقدان للتوازن.

راح الفطافطة يطور اهتماماته بالبيئة المحيطة به، فبدأ بمهمة التعرف على أسماء الأزهار البرية والنباتات الربيعية التي تنمو في جبال بلدته ويطاهاها. وأضاف إلى هذا الحب تتبع الدمار والعبث والخراب الذي أحدثته جرافات الاحتلال في أرضنا وشجرنا وتنوعنا الحيوي، فتارة يستحدثون الطرق الملتوية، وفي مراحل أخرى يستهلكون اصطلاح "المستعمرات"، وفي محطة ثالثة الجدران الإسمنتية العنصرية التي مزقت الأرض والشجر ومزقت التواصل الإنساني.

ويروي: منذ اليوم الأول لامتهاني الصحافة، حيث عملت مراسلا في جريدة القدس لخمس سنوات، وحيث طورت اهتماماتي بقضايا الغطاء النباتي، إلى أن فكرت على هامش دورة تدريبية نظمتها مركز العمل التنموي "معا" للصحافيين بإطلاق تجمع صحافي يحاول تطوير اهتمام وسائل الإعلام بجودة بيئتنا وحياتنا الخضراء التي صارت تتلقى في كل يوم المزيد من الضربات. أطلقنا على التجمع اسم "صحافيون من أجل البيئة"، وها نحن نسير اليوم نحو "شرعته".

خاص بملحق البيئة والتنمية:

يستعيد الصحافي محمود الفطافطة تفاصيل طفولته الصغيرة، فبدأ من نقطة عشقه لكروم الزيتون والعنب في أراضي بلدته ترقوميا بمحافظة الخليل التي حفظها عن ظهر قلب، ففي ركن ما من حقول منطقة "الطبية" كان يجمع الزعر الأخضر بعد أن يرهقه اللهب. ومن بقاع منطقة "اللية" يجمع حبات الزيتون ويفترش أراضي "السرراية" في مواسم الخضروات والبقوليات.

خرج الفطافطة إلى فضاءات الحياة ذات نهار من شتاء العام ١٩٧٦، وراح يطور هيامه بأرضه. فصار يساعد والده ويجمع بيديه حبات الزيتون وعناقيد العنب. واحترف وظائف رعاية الأشجار والاعتناء بها في الربيع وغيره. ودع الشاب اليافع حوارياً بلده، قادماً جامعة النجاح في نابلس، فرام الله وجامعة بيرزيت طلباً لدراسة الصحافة والعلوم السياسية لخدمة قضايا وطنه. وضاعف جهوده في الدراسات العليا فانهز فرغ الدراسات الدولية.

يقول: التصقت ببيئتنا، ورحت اتجاهه بداية العام ١٩٩٧ نحو ما كان يشاع حول مرض "جنون البقر"، فكتبت مجموعة من المقالات وجمعتها في كتاب.



أوراق ناطقة!

عبد الباسط خلف / صحافيون من أجل البيئة

ورقة أولى:

في الشارع الرئيس يتحلق حشد من الأطفال حول ملصقات انتخابية، يسأل أحد الصبية الشاب المنهمك في إصاق البوسترات الضخمة مختلفة الألوان: ليش بتوسخوا الحيط عمو؟
يرد عليه: "حبيبي هاي انتخابات!"
على الجدار ذاته، لا زالت بقايا دعايات انتخابية عفا عليها الزمن تستوطن المكان المشوه.
وفي المساء، ينقل والد الصبي على مسامح ابنه معلومة قادمة من جنين، مفادها أن كلفة الدعاية الانتخابية الورقية تقدر بنحو مليون ونصف المليون شقيل!

ورقة خضراء

زيدان، شاب ثلاثيني يعيش أرضه كولدته الصغيرين. أطاحت به الحمى ذات ليل، فلجأ إلى الأعشاب الطبيعية من زعتر وميرمية و شومر وحصى اللبان وغيرها. طرأ انقلاب ما على تقسيمات الليل والنهار في زمنه المتعب. لم تعرف جفونه طعم النوم، ورافقه الأرق، وتنازعت الهوم عليه. أنتجت مخيلة زيدان الخصبية والصديقة للبيئة ومساحاتها الخضراء والمدافع عنها قصة ذات مغزى تتصل بذكريات طفولته في مرج ابن عامر. وتتخلص قصته في

مزارع رهن نفسه ووقته للدفاع عن حقله في أطراف المرج، وعاش حياته في سبيل الدفاع عنه في وجه الزحف الإسمنتي العشوائي بوسائل بسيطة هي رأس ماله المتواضع: منجل ومحراث تقليدي وحمار. رزق الفلاح بولد وحيد، كبر الإبن وكبرت الأيام وتكاثرت عروض البيع وإغراءاتها. حث الإبن والده على بيع الأرض والتمتع بالمال والعمل في بناء دكان، فرفض العجوز المحب لتراب أرضه.

تأمر أيمن على والده، وكسر منجله ومحراثه ودس السم لحماره، فاصيب الأب على الفور بجلطة دماغية نالت من قواه وأقعدته في منزله، ولم يعد يزاول عشقه لأرضه ولمزروعاته. رضخ الشاب لإغراءات المال بسرعة البرق، وأسرع لاستصدار أمر قضائي ينفي الأهلية عن الوالد المحب لأرضه. وسارع لتقسيمها إلى قطع صغيرة لبيعها، وأدى ذلك إلى تضرر جاره صاحب بستان البرتقال. دار حوار بين الشاب وصاحب البيارة الحاج رضوان، الذي توسل الشاب للإبقاء على الأمتار المعدودة التي تبين أنها لأبي أيمن. ركب أيمن رأسه ووضع الأسلاك الشائكة تحت أشجار البرتقال، وصار الحاج رضوان يجد صعوبة بالغة في كطف ثمار الأشجار المزروعة في أطراف البيارة وحرانتها، إلى أن قرر تقليصها بجور، فخرسها والدموع تنهال على وجهه.

صار الأب المصاب بالعجز يلح على زوجته بلغة الإشارة لزيارة الأرض، لكن الأم المغلوبة على أمرها لم تجد مقرا في النهاية من الذهاب برفقته إلى أرضه التي حل مكانها بنبان شاهق.

لم يصمد الأب أمام الزلزال الذي شاهدته عيناه فمات على الفور.
يقول زيدان: "أعتقد أن هذا المشهد الذي أنتجته مخيلتي المصابة إيجابياً بحب الأرض، يحدث في الواقع ويزداد يوماً بعد يوم، وبصور مختلفة، ويتمنى أن يجد من يهتم بالأرض الزراعية والمساحات الخضراء

التي يتهددها الخطر، ولا تجد من يدافع عنها أو ينتصر لضعفها في وجه الزحف الإسمنتي الوقح.

ورقة شاحبة

في مكان ما من سهل عرابية، بمحافظة جنين، راح سعيد يراقب المزيد من الاعتداءات على الأراضي الخضراء. في هذه المرة حولوا نحو خمسة دونمات لمحطة غاز، وجوارها يجثم محجر ضخم، وفي جهتها الثانية صارت تعلق بنايات إسمنتية ذات أغراض صناعية، وليس بعيدا عن المحطة، اقتلعوا المزيد من أشجار الزيتون وأسسوا بنايات تجارية جديدة. وقرب البيارة دمرُوا أراضي خصبة لإنشاء مصنع للطوب.
يتمنى سعيد أن يظل السهل سعيدا وبدون قوائم جديدة من الزحف الجائر.

ورقة ملوثة

لصادق نزال حياية تستحق الانتقال للقراء، فهو يمتنن زراعة الأشتال ورعايتها، ويسعى لاستخدام أصناف جديدة من الدول المجاورة والبعيدة أيضاً. ويبدى القلق البالغ تجاه التغيرات المناخية الحاصلة كانهجاس الأمطار وارتفاع درجات حرارة الأرض. في مشتلته الذي يستلقي على شارع جنين نابلس الرئيس، يمارس شغفه بأشجاره وأزهاره، ويرتقب المطر عبر متابعة توقعات الراصد الجوي في التلفاز وشبكة الإنترنت، ويرتب مكتبه الصغير الذي يتسع لمراجع مختلفة. تحل جدران المكتب ملصقات إرشادية مختلفة، ولتكنهات الراصد الجوي نصيب، وفي مدخله مقياس كميات الأمطار التي تهطل علينا.

استقدم أشجار الأرز، واهتم بأصناف أشجار الغار المهدهة بالاندثار، وبين يديه أوراق "المابيل ليف" التي أرسل لمحارفه في كندا طلبا باستقدام عينات منها ومن غيرها، إضافة لدليل تعريفى بمئات الأزهار والنباتات التي بوسع بعضها العيش في فلسطين. في أوراقه الكثير من القلق على الموسم المطري والزراعي، وترتقب عينونه بخوف الاعتداءات التي تستهدف المساحات الزراعية.

ورقة باكية

علي، شاب صغير بهوى الحياة الطبيعية، ويقول دائماً: الطبيعة ستنتصر لنفسها حتماً.
أسرف يوم الرابع من كانون الثاني في الاستماع إلى نشرات الأخبار التي تحدثت عن حريق في المنحدرات الغربية لجبال الكرمل، استمر تسع عشرة ساعة والتهم نحو ألف وثلاثمائة دونم من الأحرش الطبيعية.
يقول علي: الغريب أن يحصل هذا الحريق في عز الشتاء. ويتمنى أن يتمكن من زيارة الكرمل والجرمق وجبل الشيخ، وهي المناطق الثلاث التي منع من الوصول إليها منذ سبع سنوات.

ورقة سياسية

تتفحص بريدك الإلكتروني، وتقرأ خبراً أرسله لك ناد بيئي عربي، دأب على متابعة الانتهاكات والتطورات المتصلة بالبيئية من الماء إلى الماء. تقرأ الرسالة، وتقرر إعادة نشرها كما وردت من المصدر، وحملت عنوان: "فضيحة بيئية في سوريا تسقط قضائياً بالتقادم".
"في عام ١٩٩٢ حكم على الصحافي السوري نزار نيوف بالسجن لمدة عشرة أعوام بسبب الفضائح التي أثارها في كتاباته وبشكل خاص حول إدخال نفايات نووية وكيميائية ودفنها في البادية التدمرية) نسبة إلى تدمر)، وقد بقيت هذه الفضيحة قيد التلميح والخوف من التصريح طوال هذه الفترة خشية من ملاحقة نفس مصير الصحافي نيوف.

خلال عام ٢٠٠٤ نشرت صحيفة الثورة مقالة للصحافية سوزان إبراهيم تضمنت مخاوف من محاولات

جديدة لتكرار إدخال نفايات خطيرة إلى القطر مشيرة - لأول مرة في الصحافة الوطنية- إلى "ما يقال (لفظاً) عن احتمال قبر سابق لنفايات صناعية أو غيرها في مواقع في البادية"، وقد تناقلت وسائل الإعلام بما فيها هيئة الإذاعة البريطانية هذه المقالة وتبنتها منظمات حقوقية في سوريا، ما دفع بوزارة الإدارة المحلية والبيئة إلى الرد عليها عبر بيان لمصدر مسؤول نفى فيه "علم الوزارة" بإدخال نفايات خطرة سابقاً إلى سوريا.

الفضيحة التي كتب عنها نزار نيوف، وأشار فيها إلى أن إدخال هذه النفايات الخطرة الذي تم عبر موانئ سورية ولبنانية كان بترتيب من جمال خدام نجل نائب الرئيس السوري وبتهيئ من اللواء مصطفى طيارة وهو من أحوال آل خدام والمسؤول عن حراسة الموانئ السورية خلال ثمانينيات القرن الماضي، وتم دفنها في منطقة تقع في وسط المسافة بين دمشق وتدمر، وتفجرت عبر منبر "مجلس الشعب" السوري (البرلمان) إثر انشقاق عبد الحليم خدام عن النظام السوري في اللقاء الذي بثته قناة العربية مساء الجمعة ٣٠ كانون أول ٢٠٠٥. وكان أحد النواب وهو القاضي السابق والمحامي زكريا أمير علم قد قال: "عاصرت معظم القضايا الاقتصادية الكبيرة خلال عمل محكمة الأمن الاقتصادي -الملغاة بتسريع رئاسي- مشيراً إلى أن خدام تدخل في قضية النفايات النووية العائدة لأبنائه بصفته الرسمية لتعطيل العدالة، حيث تم

استجواب أولاده في غرفة وزير العدل ومن قبل قاضي التحقيق الاقتصادي الذي أصبح وزيراً للعدل فيما بعد!" وقال أنه "سيقدم باقتراح قانون بعدم شمل القضايا المتعلقة بالسلامة والاموال العامة بالتقادم المسقط للدعوة والعقوبة. كما أشار عضو آخر في

مجلس الشعب إلى أن "النفايات النووية في صحراء تدمر، تسببت بالكثير من الأمراض لسكان المنطقة المحيطة بها وهناك حالات لا تزال حتى الآن في المشافي".

الجدير ذكره أن قضية "النفايات النووية" قد سقطت بالتقادم لأنها من الجنائيات ذات الحق العام التي تسقط بعد مرور ١٥ عاماً، أما القانون المقترح حول عدم شمل القضايا المتعلقة بالسلامة والاموال العامة بالتقادم المسقط للدعوة والعقوبة -كما اقترح النائب القاضي زكريا أمير علم- في حال إقراره لن يكون له أثر على إعادة فتح ملف قضية "النفايات النووية" كون ذلك سيكون بأثر رجعي وهذا ما يتعارض مع القانون السوري.

وهنا يجدر التنويه إلى أن عقوبة إدخال نفايات نووية بشكل غير مشروع إلى الأراضي السورية تصل عقوبتها إلى الإعدام وفقاً لما نص عليه قانون البيئية رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٢.

في ظل سقوط دعوة الحق العام في قضية "النفايات النووية" بسبب التقادم تبقى هناك إمكانية للملاحقة بدعوة الحق الشخصي للمطالبة بالتعويض المدني عن الضرر، وفي هذا الشأن تبدو إمكانية إثبات الضرر من قبل الأفراد المدعين شبه مستحيلة. جلسة "مجلس الشعب السوري" والتي انتهت بالإجماع على ملاحقة عبد الحليم خدام بتهمة الخيانة العظمى طرحت في الوقت نفسه سؤالاً كبيراً حول الفساد في سوريا: متى ستفك عقدة لسان بعض "نواب" الشعب السوري عن فضائح كبار المسؤولين التي يعرفونها ولا زالوا صامتين عنها؟" يعلق صديقك: الفساد البيئي أكثر خطراً من الفساد السياسي، ويصعب علاج آثاره التدميرية على



حاملة الطائرات الفرنسية «كليمنصو» المحملة بمئات أطنان المواد الخطرة والسامة تجتاز قناة السويس.

الأرض والبشر والنبات.

ورقة انتخابية

أغرق مرشح للمنسحة الثانية من الانتخابات "التشريعية" الحضور بالحديث عن برنامجه الانتخابي. فهو يخطط للعمل في إطار برنامج عريض يدمج السياسة بالاقتصاد والتربية والفن والصحة وغيرها. تساله عن سر اختفاء الإشارة لشؤون تنمية وبيئية وأخرى تسعى لواد الفساد وإحلال الإصلاح. يأتي رده: "الورقة التي طبعت عليها البرنامج لم تتسع لهذه النقاط!". ينهمك آخر بذكر أرقام وإحصاءات متعددة، دون ذكر لأي مصدر. تسمع من حديثه أن إسرائيل تصدر زيت زيتون يحمل اسم الأرض المباركة إلى دول أوروبا، وتبيع قنينة الزيت ذات الـ ٢٠٠ CC، بمبلغ ٤٠ دولاراً! ربما غفل المرشح حقيقة أن إيطاليا وإسبانيا وغيرها تعج بأشجار الزيتون.

أوراق إخبارية

تقرأ في نشرة بيئية متخصصة تقريراً يظهر قلة اكرثات الدول الصناعية والسياسيين بالبيئة، إذ سمحت السلطات المصرية للسفينة الحربية الفرنسية "كليمنصو" باجتياز قناة السويس بحجة أنها لا تشكل أي خطر على البيئة في مصر، بعد منعها لثلاثة أيام. في حين قالت منظمة "السلام الأخضر" أن السفينة تحمل

مئات الأطنان من معدن "الأسبستوس" أو الحرير الصخري ويجب منعها من الوصول إلى الهند. وتقول "جرين بيس" أن السفينة ستشكل خطراً على صحة العمال الهنود الذين سيقومون بتفريغها في "جوهرات". بينما

أشارت السلطات المصرية إلى إن الوثائق التي تلقتها من فرنسا تشير بوضوح إلى أن الاتفاقات الدولية التي تمنع تصدير النفايات السامة لا تشمل حملات الطائرات!

وتشاهد في التلفاز دخول السفينة في المياه الإقليمية المصرية دون أن يتم تفتيشها من قبل خبراء ومسؤولين قبل أن تكمل طريقها باتجاه القناة. وتصف منظمة "السلام الأخضر" القرار المصري بأنه "فضيحة" متهمه القاهرة بالرضوخ للضغوط الفرنسية. وعند تصفح الإنترنت نعرف أن أعضاء من المنظمة البيئية قاموا بجولة في السفينة التي يبلغ عمرها ٤٠ عاماً وقالوا إن الأسبستوس يشكل خطراً على الصحة والبيئة. وتقول وكالات الأنباء أن "جرين بيس" تكافح منذ أشهر لمنع وصول "كليمنصو" إلى الهند. وتسمع ادعاء السلطات الفرنسية بأن السفينة لم تعد تحمل مواد ملوثة بعد أن تم تفريغ ١٥ طناً من الأسبستوس، فيما تقول المنظمة البيئية إن السفينة لا تزال محملة بمئات الأطنان من المعدن السام. ومما يفرح قليلاً أن لجنة قضائية هندية توصي بعدم السماح للسفينة بدخول المياه الهندية.

يسألك صديقك: هل سنسمح في يوم من الأيام لسفن مثل "كليمنصو" بالدخول لمياهنا القومية (على اعتبار ما سيكون)؟!

أوراق متناقضة

في إسبانيا قرروا حظر التدخين في المطاعم والمقاهي، منذ مطلع العام الحالي، وفي الحافلة العمومية التي نقلنا يتصور جارك الطارئ أن إطفاء سيجارته سيتسبب بكسر كلامه وتعكير مزاجه ومضاغفة همومه!



النفائيات الانتخابية في الشوارع: تلويث للعقل والبيئة



لم تبق بقعة في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية دون أن تتسحق بالدهانات الانتخابية. ما هي التكلفة الحقيقية لهذه الدعايات؟ وما هي تكلفة إزالة أطنان النفائيات الانتخابية وما هو مصيرها؟

محمود الفطافطة / "صحافيون من أجل البيئة" - خاص بملحق البيئة والتنمية

من المتعارف عليه، وفقاً لأحكام القانون ومبادئ الالتزام الأخلاقي، أن لقواعد العملية الانتخابية وما يتصل بها من دعاية للمرشحين سلوكيات وضوابط يجب تنفيذها وعدم التساهل مع الذين تجاوزوا شروطها ومتطلباتها. هذه السلوكيات كثيرة ومتعددة، ولكننا في هذه المقالة سنتطرق إلى أحد مظاهرها لتعالج مضامينها ونتائجها في محاولة لتحديد أسبابها والأطراف المسؤولة عن حدوثها من جهة، ولوضع السلوك البديل لها من جهة أخرى.

نتحدث هنا عن السلوك المرتبط بعملية الدعاية الانتخابية للمجلس التشريعي والتي استمرت عشرين يوماً (٢٣-٢٤ كانون الثاني الماضي) ومدى صلتها بالبيئة وتأثيره السلبي عليها من خلال ما شاهدناه من تمزيق أو رمي مواد هذه الدعاية في الشوارع والساحات العامة وتشويه الجدران بياضات وما عداها الأمر الذي يسيء للمشاهد البيني الذي يتطلب مكاناً جميلاً خالياً من النفائيات الملوثة وسلوكاً حضارياً صديقاً لهذه البيئة لا عدواً لها.

وكشاهد عيان أولاً ومنتابع لهذه الحملة الدعائية الانتخابية في عدد من محافظات الضفة الغربية ثانياً، أود تسجيل بعض الملاحظات التي ستكون بمثابة البوصلة التي تساعدنا في تحليل هذا السلوك والخروج باستنتاجات لها علاقة به.

ملاحظات تحتاج إلى حلول

- على الرغم من التوجيهات والقرارات التي أصدرتها وعممتها عدة بلديات ومكاتب المحافظين في الضفة الغربية حول ضرورة وضع هذه المواد الدعائية في مكانها المحدد، إلا أن هذا الأمر لم يجد حسب ما شاهدناه من تنفيذ أو يطبق جزءاً يسيراً منه.
- بعض المرشحين المستقلين أو المنتسبين لحزب أو قائمة، قاموا بشراء حيز أو مساحة من مبنى أو محل تجاري أو غير ذلك بهدف ضمان تعليق ونشر برامجهم الانتخابية.
- في مرات ليست بالقليلة، قام أشخاص لا سيما في ساعات الليل بتمزيق وإزالة مواد دعائية لمرشحين واستبدالها بدعايات لمرشحين آخرين يعملون معهم مقابل أجر مالي، أو كعمل تطوعي.
- من المشهور أن تنتسج المساحات الضيقة المتواجدة في الشوارع والأماكن العامة، خصوصاً وسط المدن والتجمعات السكانية المختلفة لبرامج وشعارات إنتخابية واسعة، الأمر الذي حدا ببعضهم اتباع أسلوب تمزيق المواد الدعائية للآخرين أو التعليق فوقها.
- صادف عملية إجراء الانتخابات التشريعية هذا العام، بما تخللها من حملة دعائية حادة اشتداد فصل الشتاء وتساقط أمطار غزيرة مصحوبة برياح وعواصف شديدة في اليوم الأول من انطلاق هذه الحملة مما أدى إلى تمزيق أو تطاير أو ذوبان جزء كبير من الشعارات والياضات الانتخابية، فضلاً عن صور المرشحين التي حولت مراكز تجمعاتنا السكانية إلى (جداريات بشرية) تتعب العين من متابعتها لكثرتها في مساحات صغيرة جداً وبدون تخطيط.
- تزامن إجراء الدعاية الانتخابية لهذا العام أيضاً مع تعطيل المؤسسات الرسمية لأعمالها، خاصة البلديات، وذلك بسبب الأعياد عند المسيحيين والمسلمين. وهذا بالطبع ساهم في زيادة كميات كبيرة من (النفائيات الانتخابية) في الشوارع التي تكسدت لتمنح الأرض أشكالاً ولواناً مختلفة تغيب مشاعر وأحاسيس كل إنسان محب للبيئة ويسعى إلى تحويل أماكننا لا سيما العامة منها إلى لوحة خلابة ونقية من كل ما هو ملوث ومضر لقيمنا وسلوكياتنا.
- قيام عدد كبير من أتباع و(موظفي) المرشحين والأحزاب والقوائم الانتخابية المختلفة بتوزيع بيانات ونشرات دعائية على المواطنين، لا سيما المتواجدين في مراكز المدن مما دفع بعدد كبير من المواطنين إلى إلقاء نظرة سريعة على هذه المادة الدعائية ومن ثم رميها في الشارع.
- عدد من الشركات أو المؤسسات العاملة في مجال الدعاية والإعلان كان لها سلوك يتنافى ومتطلبات الوعي البيئي أو السلامة البيئية العامة حيث أرسلت موظفيها لنصب وتعليق أشكال متعددة من مواد الدعاية الانتخابية في الأماكن غير المخصصة لها ووضعها بشكل غير متماسك أحياناً مما أدى إلى سقوطها وتمزقها بفعل الطبيعة تارة أو بفعل قاعل تارة أخرى.
- نظراً لقيام عدد من المرشحين وخاصة المنتسبين إلى قوائم انتخابية بعقد مهرجانات دعائية وسط المدن، أصيبت حركة مرور الحافلات ببطء شديد، وهذا ما يسبب تلوثاً للجو والناس بسبب تصاعد الأكاسيد والعوادم الضارة.
- الملاحظة الأخيرة وتتلخص بتعلق بمقدار الوعي لدى المجتمع بأطرافه المتشابكة (مواطنين، مؤسسات عاملة بالمجال، وأخرى يناط بها سن القوانين وتنفيذها). للأسف، البيئة في بلادنا عادة ما تكون الضحية الأولى لكل ممارسة تفقد إلى الوعي والإرشاد. فالوعي عامل عضوي ورئيسي في العلاقة بين البيئة كمكان وحضارة وبين الإنسان الذي يجسد القيم التي يؤمن بها.

الاعتداء الانتخابي

إن ما نراه من (اعتداء انتخابي) على البيئة من خلال الأكوام المكدسة تارة والمتناثرة أو المتطيرة تارة أخرى بسبب المواد الدعائية يثير الإشمئزاز في النفس والاستفزاز للعقل. الإشمئزاز نتيجة لعدم وجود أدنى مستويات الوعي بأهمية البيئة والمحافظة على نضارتها، أما الاستفزاز فإنه يتولد بسبب عدم التزام كل أطراف هذه العملية بواجباتهم، وتنفيذ ما يستحق عليهم تجاه بيئتهم التي تحتضنهم بالبقاء في وقت يبادلونها بالتلوث والإضرار بمكوناتها. ونتيجة لهشاشة الوضع الأمني وعدم قدرة السلطة التنفيذية على ضبط الأمور، يتجاوز القانون حتى أولئك الذين يطمحون إلى أن يكونوا ممثلين للشعب ومدافعين عن حقوقه ومخولين لسن قوانين الحماية لممتلكات الشعب والدفاع عنها.

ربما ليس عيباً أن يشتري بعض المرشحين مساحة من هذا المبنى أو من ذلك المكان، لتعليق أو نصب شعاراتهم وصورهم الانتخابية، ولكن العيب الذي يخدش القيم والأخلاق هو أن يكون هذا المرشح أو ذاك أداة أو عاملاً في تدنيس بيئته والعبث بها. وقد تنحصر المساحات وتضيق في ظل زحمة مواد الدعاية الانتخابية، ولكن ذلك ليس مبرراً لجعل البيئة ضحية لنوازع الارتقاء الشخصي أو تحقيق المكاسب السياسية.

مكان عام للدعاية

إلى جانب ذلك، فإنه من الممكن تخصيص مساحات كثيرة من خلال نصب قواعد إعلانية ودعائية انتخابية على جوانب الطرق، يسهل إزالتها ويضمن عدم تطايرها أو تلويثها للبيئة، كما أن هناك طريقة مثلى للحيلولة دون المس بالبيئة ومكوناتها، وذلك عبر تخصيص مكان واسع في وسط التجمعات السكانية بحيث يقوم المرشحون (في أي مرحلة إنتخابية قادمة) بدورهم في تعليق شعاراتهم وبرامجهم الانتخابية، ومن ثم يدعى المواطنون للمشاهدة والتقييم، في الوقت الذي تعقد فيه ندوات أو مناقشات بين المرشحين حتى يستطيع المواطنون مساءلتهم قبل أن يصبحوا نواباً وممثلين لهم.

هذه الطريقة قد تكون في ظني وسيلة مثلى لحماية البيئة من ملوثات ونفايات المواد الدعائية الانتخابية من جهة، وأسلوباً جيداً للقاء الجمهور بالمرشحين بشكل متواصل ومفتوح من جهة ثانية. وهذا الأمر لا يمكن له أن يتم أو ينجح إلا بتضافر كافة الجهود الرسمية من بلديات ووزارات ومكاتب المحافظين وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات الشعبية.

البيئة في برامج المرشحين

لقد ارتأينا في هذا التقرير الإشارة بشكل سريع إلى جزئية تتعلق بجوهر موضوعنا، وتتمثل في مدى تطرق المرشحين (أشخاصاً كانوا أو أحزاباً أو قوائم) إلى البيئة كعنوان وقضايا في برامجهم الانتخابية. وبعد مراجعة عدد ليس بالقليل من البرامج الانتخابية لأشخاص وقوائم مختلفة، تبين لنا أن البيئة وموضوعاتها لم تأخذ حيزاً مناسباً أو قدراً مقبولاً من الاهتمام أو الذكر في هذه البرامج والتي تطرق بعضها إلى البيئة كموضوع يجب الاهتمام به فلسطينياً والتصدي لممارسات الاحتلال بحق.

إن حماية البيئة (لأسف) لم تكن أولوية في برامج هؤلاء المرشحين ظناً منهم أن التطرق إليها بعمق وشمولية لا يخدم حملتهم الانتخابية وتأييدهم من قبل الجمهور، وهذا الاعتقاد مغلوط وله انعكاسات خطيرة تتجذر في وعي وسلوكيات المجتمع التي يبدو أنها لم تنضج بعد بشأن إدراك حقيقة أهمية البيئة وما تحتويه من مكونات حية وغيرها.

أخيراً سيظل الوعي ومدى انتشاره في المجتمع الأداة الرئيسة للحفاظ على البيئة وحمايتها. واستناداً إلى هذا المفهوم لا بد وأن يتقبل سلوك تلتزم به كافة الأطراف المسؤولة عن العلاقة بين مواد الدعاية الانتخابية وأثرها السلبي على البيئة. وكلما كان الوعي عالياً ومتصلاً بالبيئة، كلما بذلت هذه الأطراف جهداً فاعلاً وملحوظاً لتطبيق ممارسات بيئية سليمة بعيدة عن مصلحة الأشخاص والأحزاب وغيرهم. ونرفض أن تكون البيئة ضحية لمرشح يريد من تلويث البيئة طريقاً له لاعتلاء كرسي التشريعي أو سواه.

"البيئة والتنمية" تتجول في قطاع غزة

طوفان الملوثات الانتخابية يغزو المحافظات الفلسطينية



إلى متى سيبقى هذا المشهد اللابيني والاحضاري في شوارع مدينة غزة؟!

سمر خالد / صحافيون من أجل البيئة (غزة) - خاص بملحق البيئة والتنمية

طوفان من النفائيات يغزو المحافظات الفلسطينية، خاصة المدن الرئيسية منها جراء الحملات الانتخابية التي لا تراعي مفهوم الحفاظ على البيئة الفلسطينية، فباتت المدن والقرى والأحياء بل والأزقة والشوارع كما لو أنها مكب نفايات للمواد الدعائية التي استخدمت في تلك الحملات فلا يخلو شارع أو جدار أو محل تجاري من ملصقات هنا وهناك، إضافة إلى الأوراق المتناثرة، رغم أن عدداً منها يحمل شعارات رنانة تتعهد بالمحافظة على البيئة الفلسطينية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه ليشمل الإذاعات المتنقلة (مكبرات الصوت) التي تبت التلوث الضوضائي في كل مكان دون أن تراعي البيئة الفلسطينية والإنسان الفلسطيني الذي لم يعد يجد الراحة حتى في منزله. وقد جابت هذه الإذاعات المتنقلة المناطق ليل نهار وهي تشر الضوضاء متناسية أن ذلك بمثابة كارثة حقيقية على الإنسان والبيئة.

صورة واقعية

"البيئة والتنمية" جابت قطاع غزة لتتقن بالقلم والكلمة والصورة واقع البيئة الفلسطينية المهلهل نتيجة للحملات الانتخابية التي انطلقت في ظل غياب التخطيط السليم للحفاظ على البيئة الفلسطينية وحولوا المناطق إلى مكب للنفايات. والإنسان الفلسطيني.

وبات المتجول في قطاع غزة وخاصة مدينة غزة لا يفرق بين المناطق من كثرة المواد الدعائية التي تم لصاقها هنا وهناك، وتحولت المدن إلى مكربة بيئية انتخابية فقد أنفقت الحملات الانتخابية عشرات الملايين من الدولارات واستخدمت أطناناً من المواد الدعائية غزت جميع المناطق الفلسطينية.

المواطنة ليلي عبد العزيز من مدينة غزة قالت إن البيئة

التمتعة ص (١٠)



أحلام تتبدد وآمال تنهار في ظل تساؤل الاستثمارات

غياب التخطيط أدى الى فشل السلطة الفلسطينية في إدارة الأراضي

المهندس مسعود قشقة قال انه ومنذ إعلان قوات الاحتلال عن إخلاء الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة من طرف واحد ، بادرت جميع المؤسسات المدنية والعسكرية والأهلية حسب موقعها بعقد الاجتماعات وإدارة ورش العمل والمحاضرات للإعداد والتنسيق لما بعد هذا الإخلاء. وجاء الموعد المحدد للإخلاء وغادرت قوات الاحتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة في غزة تاركة خلفها أمورا ومواد ومعدات يمكن استغلالها أو لا يمكن استغلالها، ولكن كلنا على علم بما حدث وما جرى لهذه الأراضي وما تعرضت له من اعتداءات وخراب غير مبرر وغير مسؤول.

أين المخططات والاستراتيجيات
وتساءل المهندس قشقة عن المخططات
والاستراتيجيات والوعود مشيرا الى انه تم عقد العديد



لا تزال أكوام نفايات المستعمرات هي المشهد المسيطر في أراضي قطاع غزة التي انسحبت منها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

من المحاضرات وورش العمل من أجل ذلك. وكان الجميع يشاركون باهتمام ولهفة للاستفادة المثلى من هذه الأراضي، لكن الاستراتيجيات والخطة كانت مجرد كلام لا يجد من ينفذه. وأضاف: أين دور وزارات الزراعة والبيئة والأشغال لوضع وتنفيذ خطة للاستفادة المثلى من هذه الأراضي وما عليها من مقدرات تعود بالنفع على الشعب الفلسطيني كله؟ فحتى الأشجار في الأراضي المحتلة في المواسم لم تسلم من الأذى فقد تم اقتلاعها وأصبحت هذه الأراضي كيانا رمليا. وحتى شبكات الكهرباء وشبكات المياه تم الاعتداء عليها وتخريبها وكذلك شبكة الطرق التي تم الاعتداء عليها وأخذ "البيسكورس" وبيعة بأثمان زهيدة.

تري لماذا يحصل هذا كله؟! سؤال يطرحه كل غيور على بلده وينظر للمستقبل نظرة واعية. وناشد قشقة جميع الوزارات والمسؤولين والمؤسسات المدنية والأهلية للوقوف معا وتحمل المسؤولية للاستفادة من هذه الأراضي بحيث تقوم كل وزارة بدورها المناط بها مهما كان بسيطاً. فهناك حاجة لمشاركة الكل مشاركة مهنية للإفادة من الخبرات التي لديهم فوزاراتنا لديها من الخبراء ما يكفي لاستخدام هذه الأراضي على النحو الأمثل. ولديهم الوعي والعلم اللازم لإدارة هذه الأراضي المحتلة بشكل يعتمد على المعلومات العلمية والفنية السليمة حتى لا تقع مستقبلاً في أخطاء أو إشكاليات نحن في غنى عنها. وأشار الى ان فقد السيطرة على الأراضي يزيد من التبعيات والتلوث البيئي لاسيما السحب الجائر للمياه وتحويلها الى مكب نفايات.

وتنقلت "البيئة والتنمية" في الأراضي المحتلة التي باتت في حالة يرثى لها، فلا مشروع يسر الناظر ولا استثمار لأجيال قادمة والأراضي مهملة بلا مخططات فمن يتحمل المسؤولية؟!

بحضور مئات المستثمرين ورجال الأعمال من دول العالم إضافة الى المستثمرين الفلسطينيين في الداخل والخارج. وأضاف حمتو انه بناء على معطيات وزارة الاقتصاد الوطني فان هناك ٣٥٠ مشروعا استثماريا تصل قيمتها الى نحو ٥ مليارات دولار جاهزة لديها، وسيتم تسويقها خلال المؤتمر للحصول على تمويل من اجل تنفيذها معربا عن اعتقاده بأن هذه المشاريع استراتيجية وستساهم في حل مشكلة البطالة وتعتمد على التصدير.

رؤية واضحة

واكد حمتو ان هناك ضرورة لإعداد رؤية واضحة للشراكة مع أشقائنا العرب والمستثمرين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الوطن، وإعداد دراسة للمشاريع التي يمكن أن تشكل جذبا للمستثمر الخارجي، مثل

مشاريع السياحة والفنادق وتطوير شاطئ غزة وبناء وتطوير ميناء غزة وإدارته بصورة جيدة، معتمدين على العمق العربي ودول الجوار والربط الإقليمي، وكذلك الاستثمار في قطاع التعليم والصحة مثل إنشاء جامعات ومستشفيات خاصة وإنشاء المناطق الصناعية داخل الأراضي "الحررة".

المهندس جمعة الحشاش منسق اتحاد المزارعين في جنوب قطاع غزة قال في حديث خاص للبيئة والتنمية ان المناطق المجاورة لمواصي رفح وخان يونس (الديفيئات الزراعية) التي تم استلامها لم يتم استغلالها بالشكل الأفضل حتى الآن حيث يبلغ عددها حوالي ٤٠٠٠ دونم، ونوه الى انه لم يتم استغلال سوى ٣٠٪ من هذه الديفيئات في الزراعة معربا عن اسفه لزراعتها بمحاصيل هي نفس المحاصيل التي يركز عليها مزارعنا العادي ، ولم يكن بها ما يحقق نوعا من الاستثمار. وشدد على أن هذه الديفيئات وما تنتجها أصبحت تنافس المزارع البسيط الذي يعيش من الإنتاج الزراعي مشيرا إلى أهمية وضروة التركيز على المحاصيل التصديرية فقط وإيجاد أسواق خارجية أو عربية لتصريف المنتج. غير أن المشكلة الكبرى تكمن في مياه الري المغذية لهذه الديفيئات خاصة وأن الطاقة الإنتاجية للأبار لا تكفي لري الديفيئات.

الأشجار الحرجية

وأضاف: لابد من إيجاد مصادر لتغذية هذه الديفيئات بالمياه المغذية ووضع خطة سنوية لزراعتها بأنواع محاصيل بناء على احتياجات الأسواق الخارجية وإدخال الأموال الصعبة لرفد الاقتصاد الوطني. وهناك مشكلة بيئية ناجمة عن إزالة جميع أشجار الأجرار التي كانت تغطي المساحات غير المزروعة المحيطة بالديفيئات ، فهذه المحميات الطبيعية لم يحافظ عليها كمحميات طبيعية وكذلك على البيئة المحيطة بالمياه الجوفية.

"البيئة والتنمية" تستطلع الآراء حول الأراضي المحتلة

سمير خالد / "صحافيون من أجل البيئة" (غزة)
خاص بملحق البيئة والتنمية

الأراضي المحتلة حلم جميل وكبير لكل مواطن فلسطيني، حلم بغد افضل من أجل النهوض بالاقتصاد المتردي في ظل الفقر المستشري، حلم جميل تتبدد وبات سرايا حقيقيا بعد فترة قصيرة حيث فشلت السلطة الفلسطينية في إدارة تلك الأراضي. وعود ومشاريع واستثمارات وأرباح خيالية، كلها تتبدت، أراض زراعية تضم في باطنها أجود أنواع المياه وتحمل اجود انواع الرمال غيّبت عنها المشاريع التنموية والاستثمارية وباتت تراوح مكانها منذ عملية انسحاب الإسرائيلي ولم تعد تذكر. "البيئة والتنمية" تسلط الضوء على تلك الأراضي التي كانت مثار اهتمام قبل اربع شهور مضت ، اما اليوم فلم تعد الا في ذاكرة قلة من المواطنين خاصة اولئك الذين يخططون لسرقتها بطريقة او بأخرى.

الفشل وأسبابه

الإعلامي والمحلل الاقتصادي سمير حمتو أكد في حديث خاص للبيئة والتنمية على ان السلطة فشلت حتى الان في ادارة الأراضي المحررة رغم مرور اكثر من اربعة شهور على إخلائها، حيث لم يلمس المواطن الفلسطيني أية خطوات جديدة وملموسة من قبل السلطة لاستغلال هذه الأراضي واقامة المشاريع الحيوية والخدمات التي تحقق المنفعة للمواطنين. كما لم نشهد اية خطوات تدفع باتجاه تشجيع المستثمرين لإقامة المشاريع التي تساهم في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وحل جزء من مشكلة البطالة المتفاقمة. وأضاف حمتو بأن المشروع الوحيد الذي نفذته السلطة الوطنية هو مشروع الديفيئات الزراعية الذي تديرها شركة التطوير الاقتصادي الفلسطيني التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني. وقد تمكن هذا المشروع من تشغيل نحو ثلاثة آلاف عامل فلسطيني كانوا يعملون سابقا في ما كان يعرف بالمستوطنات .

وحول اسباب عدم قدرة السلطة على استغلال الأراضي "المحررة" اكد حمتو ان هناك جملة من الأسباب التي ادت الى عدم مقدرة السلطة على إدارة الأراضي "المحررة" وتنفيذ ما وعدت به من مشاريع بيئية تحتية وإعادة إعمار ما دممه الاحتلال، ومن هذه الأسباب: الأوضاع الأمنية المتدهورة التي شهدها قطاع غزة خلال الشهور الأخيرة التي اعقبت الانسحاب الإسرائيلي من القطاع وحالة الفلتان الأمني وأعمال الفوضى التي مارستها العصابات المسلحة التي اساءت للشعب الفلسطيني ولسلطته. وهذا ما أدى بدوره الى تراجع المستثمرين والجهات الممولة عن التفكير بالاستثمار في هذه الأراضي لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وخدمية نتيجة سوء الأوضاع الأمنية.



أراضي المستعمرات السابقة في قطاع غزة وقد دمّرها الاحتلال الإسرائيلي قبل انسحابه منها.

الهيمنة القسرية

وذكر حمتو ان هناك دولا وعدت بإقامة مشاريع اسكانية وعمرانية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تبرعت بمبلغ مائة مليون دولار لإقامة مدينة الشيخ خليفة بن زايد حيث وضع حجر الأساس لها الشيخ عبد الله بن زايد ولكن حتى الآن لم يتم تنفيذ المشروع وربما

مؤتمر للاستثمار

واعرب حمتو عن امله في ان تتمكن الحكومة من قطع شوط متقدم تجاه إعمار الأراضي "المحررة" مشيرا الى ان الآمال معقودة ايضا على مؤتمر الاستثمار الفلسطيني المزمع عقده في العاشر من نيسان المقبل بإشراف وزارة الاقتصاد الوطني في كل من القدس وغزة وبيت لحم

دعوة إلى تفعيل القوانين لضبط عمل المقالع والمناشير والكسارات في منطقة نابلس

صناعة الحجر: إجحاف بحق البيئة وإهمال للعامل الفلسطيني

تقرير: عزيزة ظاهر / نابلس
خاص بملحق البيئة والتنمية

تحتل فلسطين مكانة متقدمة في صناعة الحجر فهي تأتي في المركز الثاني عشر عالمياً وتساهم في ٨,٨٪ من الإنتاج العالمي. فمثلاً يبلغ الإنتاج الفلسطيني من الرخام ضعف الإنتاج الألماني ونصف الإنتاج التركي و٧٠٪ من الإنتاج الأميركي، وذلك حسب ما جاء في دليل الأعضاء الصادر عن اتحاد صناعة الحجر والرخام الفلسطيني لعام ٢٠٠٤. وتعتبر صناعة الحجر في فلسطين من الصناعات الهامة إذ تساهم هذه الصناعة بحوالي ٥٠٪ من مجموع الدخل القومي من الصناعة في فلسطين وتقدر عائدات صناعة الحجر ٤٠٠ إلى ٤٥٠ مليون دولار أميركي سنوياً. وتعتبر الأحجار في فلسطين من النوعيات المميزة عالمياً. وتنتشر هذه الصناعة في كافة أرجاء الضفة الغربية، ويزيد عدد مقالع الحجر عن ٤٠٠ مقلع موزعة على جميع محافظات الضفة الغربية. والتواجد الأكبر في محافظة الخليل وتليها مناطق شمال الضفة الغربية في بلدة جماعين وعصيرة القبلية وعوريف في محافظة نابلس.

وتاريخياً، بدأ العمل في صناعة الحجر منذ ما يزيد عن مائتي عام في بلدتي قباطية وجماعين لنوعية الصخور الموجودة هناك وتساءل هنا: هل تعمل جميع المقالع والمناشير والكسارات بموجب ترخيص رسمي؟ وهل يعتبر موقعها ملائماً من الناحية البيئية والصحية وماذا عن انعكاساتها السلبية على صحة الإنسان والبيئة؟ وماذا عن أصابات العمل والوفيات في صفوف العمال؟ وهل يقوم اصحاب العمل بتعويض العمال المصابين؟

هذه التساؤلات وغيرها نجيب عليها من خلال التركيز على المقالع ومناشير الحجر والكسارات في بلدة جماعين والقرى المجاورة الواقعة الى الجنوب من مدينة نابلس، ومن خلال بعض اللقاءات التي أجريناها مع الجهات المسؤولة ومع المتضررين من مقالع الحجر.

الذهب الأبيض

عزات شحادة، رئيس بلدية جماعين، يقول: تعتبر بلدة جماعين الواقعة الى جنوب مدينة نابلس من أكثر البلدات التي تشتهر بمقالع ومناشير الحجر والكسارات، حيث يعمل غالبية أهالي البلدة في هذه الصناعة التي تعتبر مصدر رزق لأهالي البلدة، والحجر في هذه المنطقة هو بمثابة الذهب الأبيض. وحول عدد الكسارات يقول شحادة: يوجد في جماعين ثلاث كسارات واثنين في بلدة عوريف المجاورة، وعدد مقالع الحجر في البلدة ٧٥ محجراً. أما مناشير الحجر فيوجد في البلدة ٢٣ منشارة، و١٠ مناشير في بلدة حوارة المجاورة، عدا عن مصنعين للطلب وآخر للباطون واثنين للإسفلت في أراضي جماعين.

وحول إجراءات الترخيص التي تتخذها البلدية أوضح شحادة بأنه في السنوات الأخيرة انتشرت مناشير الحجر بشكل كبير وعشوائي في أراضي البلدة نتيجة لتغيب القوانين وغياب دور الجهات المسؤولة والفوضى التي استفحلت في البلاد، الأمر الذي ساعد على انتشار العديد من المحاجر والمناشير دون حسيب أو رقيب. وأضاف أنه مع بداية العام الجديد دعا أصحاب المحاجر والمناشير والكسارات الى اجتماع طارئ حدوداً فيه ساعات الدوام من الساعة السابعة صباحاً وحتى موعد أذان المغرب كإقصى حد. وحذر المجتمعون من إنشاء أي محجر داخل المخطط الهيكلي للبلدة ومن انتشار أي محجر ومنشار في الفترة القادمة دون ترخيص وتأمين. وقد أبدى أصحاب العمل استعدادهم الكامل للتعاون.

وأشار شحادة الى أن غالبية المقالع والكسارات تقع في المنطقة الشرقية الواقعة بين حوارة وجماعين. وقد اتخذ قرار في عام ١٩٩٨ بتأهيلها لتصبح منطقة صناعية، بالتعاون مع بلدية حوارة، ولا مانع من إنشاء كسارات ومناشير جديدة هناك تحت إشراف الجهات المعنية.

غياب الرقابة والتفتيش

المهندس الزراعي مجدي عودة من وزارة الزراعة في نابلس يقول: "حدهنا في وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات المعنية المنطقة الشرقية في بلدة جماعين كمنطقة صناعية، ولكن أصحاب العمل لم يلتزموا بذلك. وفي ظل غياب الرقابة والتفتيش أصبحت معظم المقالع والمناشير غير مرخصة وغير قانونية". وحول الانعكاسات السلبية على البيئة المحيطة يقول عودة: "وجود المناشير والمقالع بصورة عشوائية بلوث التربة ويضعف خصوبتها. كما أن الغبار الذي يتطاير ويسقط على الأشجار المحيطة يعمل على إضعافها وتدميرها مع مرور الوقت، عدا عن تغيير معالم الأرض وتلويث المياه الجوفية ومنع التوسع الزراعي سواء أفقياً أو عمودياً. وأشار عودة الى أن وزارة الزراعة تشترط أن تكون الأرض التي تستخدم لصناعة الحجر غير صالحة للزراعة وان لا يؤثر المحجر على الأراضي الزراعية المجاورة والمراعي المحيطة والمياه الجوفية وعدم وجود بنايات سكنية قريبة. وأضاف بأنه يجب على من يريد إقامة محجر أو منشارة أو كسارة أن يتقدم بطلب لوزارة الاقتصاد الوطني، وبدورها تشكل وزارة الزراعة لجنة للكشف على المنطقة ومن ثم ترفع اللجنة معاملته الى الحكم المحلي ثم الى اللجنة الإقليمية للبناء والتخطيط لتحويل الأرض من زراعية الى صناعية، ثم ترفع معاملته الى مجلس التنظيم الأعلى المؤلف من وزير الحكم المحلي وكلاء الوزارات المعنية لدراسة الطلب المقدم لإنشاء المنشأة الصناعية.

من ناحيته، عصام حرز الله مسؤول الترخيص الصناعي في وزارة الاقتصاد الوطني يقول: عدد الكسارات المرخصة لدينا في منطقة نابلس ٢٠ كسارة وعدد المقالع المرخصة يتراوح بين ٣٠-٤٠ مقلعاً وحوالي ٢٠٠ منشارة حجر مسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني. ويضيف: المنطقة الصناعية في جماعين بحاجة الى إعادة تأهيل حيث تنعدم هناك البنية التحتية مثل الكهرباء والماء والمواصلات، ويشير الى أن هناك كسارات متنقلة تحصل على ترخيص مؤقت بهدف الإصلاح الزراعي. وبين حرز الله أن صعوبة الوصول الى المقالع ومناشير



الكسارات تزحف لتدمر الأخضر واليابس...

إلى أن وزارة الصحة ستعمل على توفير العيادات المهنية في أربع مناطق في نابلس وبيت لحم ورام الله والخليل.

تسع وفيات في جماعين

بين السيد عزات شحادة أن عدد الوفيات خلال آخر عشر سنوات في محاجر وكسارات جماعين تجاوزت تسع وفيات في صفوف العمال، وكان هناك أحياناً أكثر من حالة وفاة في نفس العام، حيث توفي ثلاثة أشخاص عام ١٩٩٧ وهم حازم العجلوني من الخليل دهسته شاحنة أثناء عمله في محجر في جماعين، واحمد أبو عمر دهسته شاحنة، وسليم البدوي من الخليل سقط على رأسه حجر أثناء عمله في محجر في جماعين. وأشار شحادة إلى خطورة الحفر التي تبقى بعد الانتهاء من العمل في المحجر دون أن تظمر، حيث توفي محمد فارس العام الماضي وهو من بلدة مردة عندما سقط في حفرة في جماعين، وكان سليم الحاج علي توفي أيضاً بعد أن سقط في حفرة في المحجر الذي كان يعمل فيه. ويقول شحادة أن عدد الإصابات تجاوز سبع إصابات بعضهم مازال يعاني من شلل نصفي وهم احمد إبراهيم الحاج علي وربيح احمد علي يوسف. ومن المصابين أيضاً يوسف توفيق مطر وماهر عبد الهادي وجميعهم من جماعين. وفي السياق نفسه ذكر شحادة أنه بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٤ توفي زيد إدريس الصفدي (١٩ عاماً) ووالده إدريس الصفدي (٤٤ عاماً) في كسارة كانت قيد الإنشاء في بلدة عوريف بسبب خطأ في تركيب الكسارة فانهارت عليهما مما أدى إلى وفاتهما على الفور.

المواطن يتأذى من المصاب يشتكي

أبو وسيم احد سكان بلدة جماعين ويقع المحجر على بعد ٦ متر من سور منزله، يقول: "تشاجرت أكثر من مرة مع صاحب المحجر الذي أخبرني أن مدة العمل لن تزيد عن ثلاثة أسابيع وقد مر على وجوده أكثر من ستة ونصف بحيث لم نعد قادرين على النوم لا في الليل ولا في النهار ويعمل العمال أحياناً حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً ناهيك عن الغبار الذي يمنعنا من فتح النوافذ". أما شقيق المصاب احمد الحاج علي فيقول: "أصيب أخي بتاريخ ٢٠٠٥\٦\٩ حيث وقعت عليه ماكينة القص أثناء العمل فأصيب بشلل نصفي وهو الآن مقعد وعمره ٢١ عاماً وعالجناه في مستشفى المقاصد ومركز أبو ريا للتأهيل وقد كلفنا العلاج قرابة ٣٠ ألف شكيل دفع منها صاحب العمل ٧ آلاف شكيل وقد رفض تعويض أخي عن إصابته الأمر الذي دفعنا لرفع قضية على صاحب المحجر لدى المركز الديموقراطي لحقوق العاملين في رام الله.

قانون البيئة الفلسطيني غير مطبق

وأشار بهاء السعدي من الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن الى أن المادة (١٦) من قانون البيئة الفلسطيني لعام ١٩٩٩ نصت على ضرورة أن تقوم وزارة البيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة بوضع الشروط البيئية الملائمة لنشاطات المحاجر والكسارات والمقالع والمناجم بصورة تكفل حماية البيئة من مخاطر التلوث. والمادة (٢٥) نصت على ضرورة وضع المقاييس والتعليمات والشروط للحد من الإزعاج البيئي ويحظر على صاحب المنشأة أن يتسبب بإزعاج الآخرين. والمادة (٢٦) نصت على ضرورة التزام الأفراد عند تشغيل آلات أو معدات أو مكبرات صوت عدم تجاوز الحد المسموح به لشدة الصوت والاهتزاز. وبين السعدي أن المادة (٦٦) نصت على عقوبة من يخالف المادتين (٢٦) و(٢٥) بدفع غرامة مالية لا تقل عن ٥٠ ديناراً ولا تزيد عن ١٠٠ دينار أردني، والحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد عن شهر أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وعقب السعدي على أن قانون البيئة الفلسطيني مهمل وغير مطبق بسبب الفوضى الأمنية وغياب القانون.

الحجر والكسارات المنتشرة في قرى المحافظة ناجم عن الانتفاضة والحوادث، ما جعل غالبية المقالع غير مرخصة. وشدد على ضرورة موافقة جميع الجهات المسؤولة مثل سلطة البيئة والحكم المحلي ووزارة الزراعة لكي يحصل المواطن على الترخيص. وفي السياق نفسه أوضح المهندس امجد جبر من سلطة جودة البيئة في نابلس بأن وجود مناشير الحجر في الأماكن السكنية سبب مشاكل للسكان المجاورين سواء من ناحية الضجيج أو الإزعاج جراء حركة المرور أو بسبب البرك غير المحمية والأحجار الموضوعة عشوائياً في العراء والمعرضة للسقوط. وشدد جبر على أن الضجيج من المشاكل التي يعاني منها السكان في هذه المناطق المحيطة للمحاجر، لاسيما أن بعضها يعمل في فترات مسائية، والتعرض لضجيج يفوق ٨٠ ديسيبل لمدة أكثر من ثلاث ساعات يومياً من شأنه أن يؤدي الى فقدان السمع مع مرور الأيام ناهيك عن التوتر العصبي. ونوه جبر الى ضرورة إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي، وتكلف حوالي ٧٠٠٠ دولار، لعرضها على لجنة وكلاء الوزارات المعنية.

نقص الوعي في السلامة المهنية

من جهته يقول المهندس إبراهيم عطية، مدير دائرة صحة البيئة في وزارة الصحة: "العمال الذين يقومون بعملية القص عرضة لحوادث سقوط الحجارة والصخور عليهم، عدا عن الضجيج الذي يؤثر سلباً على صحة العمال، حيث يسبب الضجيج المرتفع مشاكل في السمع والتوتر في الجهاز العصبي، ومع مرور الوقت يتسبب بفقدان السمع. وعلى الرغم من أن العمال يتعرضون للضوضاء، إلا أن القليل منهم يستخدمون واقياً للأذن وواقياً للرأس لحمايته من سقوط الحجارة".

ويضيف بأن العمال بحاجة إلى أذنية خاصة للعمل للتخفيف من حدة الصدمة عند سقوط الأحجار على أقدام العامل. إلا أن العاملين في هذا القطاع ينقصهم الوعي في السلامة المهنية، الأمر الذي يعرضهم للمخاطر. ويتابع عطية: "معظم الأمراض التي يصاب بها العمال هي أمراض تنفسية بسبب التعرض الدائم للغبار وعدم وضع الكمامات، فيصابون بمرض تغير الرئة أو السحار". ونوه عطية الى ضرورة توفر المراحيض الصحية ومصادر مياه نظيفة سهلة الاستخدام ووجود عيادة إسعاف أولي في منطقة المحاجر والكسارات. وأشار



قص الصخور في هذه الكسارة يهدد بانهايار المساكن الملاصقة لها.

عولمة النهب

من المستفيد الحقيقي من ضم مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني إلى منظمة التجارة العالمية؟

جورج كرزوم

يرجع ممثلو الحكومات الغربية والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بقوة ومنهجية ما يسمى بتحرير التجارة، و"عولمة" الاقتصاد، وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في البلدان "النامية". بمعنى أن الدول الغربية لا زالت تصر على المضي قدماً في فرض "تسمية" قسرية على مجتمعات "العالم الثالث" من الخارج، يكون عمودها الفقري مفاهيم اقتصادية - اجتماعية لا علاقة لها ببنيتها الإنتاجية والاقتصادية - الاجتماعية - البيئية. فمفهوم "تحرير التجارة" مثلاً هو إفراز مباشر للمستويات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية في الدول الصناعية الغربية المتقدمة، فضلاً عن مكانة هذه الدول الاقتصادية في السوق العالمي، والمختلفة تماماً عما هو قائم في بلدان "العالم الثالث" التي حاولت تطبيق النماذج الغربية، بعيداً عن واقعها الاقتصادي - الاجتماعي - البيئي، فكانت النتيجة الفشل الذريع، ناهيك عن سحق البنى الاقتصادية التقليدية التي كانت قائمة قبل الوجود الاستعماري المباشر في هذه البلدان، والتي اعتمدت على الموارد والسوق المحلية، كالزراعة مثلاً، وبالتالي حطم الغرب أسس اعتماد غالبية دول "العالم الثالث" على ذاتها اقتصادياً، وضمن بالتالي تبعيتها الاستهلاكية والغذائية له، وبالتالي جردها من أمنها الغذائي ودمر ببنيتها الغنية وقذف بها إلى مستنقع المجاعة.

وتفرض الدول الغربية ومؤسساتها المالية الدولية على "العالم الثالث" زراعة محاصيل كمالية للتصدير لأوروبا وأميركا واليابان، بينما تقتصر غالبية شعوب "العالم الثالث" للمحاصيل الغذائية الأساسية التي تحتاجها. ويشير هذا التوجه الاقتصادي الغربي المفروض على "العالم الثالث" إلى أن الزراعة الأحادية الموجهة لا يسمى بالسوق العالمي قد أوصلت هذه الشعوب إلى درجة العجز عن إنتاج وتأمين الغذاء الأساسي نفسها، فلم يبق أمامها سوى مواجهة مصيرها المحتوم: المجاعة أو الفقر الغذائي.

مقابر جماعية للجماع

لننتبه جيداً إلى كيفية ترتيب الدول الصناعية الغربية لمصالحها الاقتصادية المشتركة، في مواجهة دول "العالم الثالث". فقبل مؤتمر منظمة التجارة العالمية الفاشل، والذي عقد عام ٢٠٠٣ في المكسيك (كانوكون)، توصل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق جديد، وضع، نصاً وروحاً، "خارطة طريق" تفصيلية لا يمكن اعتباره المرحلة الثانية من اللصوصية التجارية العالمية. وفي أعقاب انهيار محادثات منظمة التجارة العالمية، التي تخللها تظاهرات عنيفة ضد المنظمة العالمية والعولمة، واصل الثنائي المذكور إغراق الوعود الفارغة حول النمو والتنمية دون بذل أي جهد لإحداث إصلاح حقيقي في سياساتهم الداخلية في بلدانهم. وفي الواقع، يهدف الاتفاق الجديد، أو ما سمي "بالرؤيا المشتركة"، إلى إحداث عملية تدمير إضافية لما تبقى من دعائم الاكتفاء الذاتي الغذائي القوية في بعض البلدان النامية التي أخذت تذوي تحت وطأة الاتفاقات الزراعية العالمية. وفي المحصلة، تواصل الدول الصناعية الغنية دعم المؤسسات التجارية الزراعية فيها، من خلال السماح للأخيرة بشراء المنتجات الزراعية بأسعار رخيصة جداً، وفي نفس الوقت تدفع حكومات تلك الدول مبالغ ضخمة للمزارعين مباشرة لسد العجز في الأسعار.

وبصرف النظر عن الاندفاع الصارخ للمساواة في العالم، فقد وضع الاتفاق الجديد (بين أميركا والاتحاد الأوروبي) حلقة حماية أقوى حول المنتجين المحليين في كتلة الدول الأقوى تجارياً، أي في "منظمة التعاون والتطور الاقتصادي" (OECD) التي تضم أغنى ٢٩ دولة في العالم.

إن الحرب الحقيقية التي يخوضها الغرب الاستعماري ضد الشعوب الفقيرة هي الحرب ضد ما تبقى من لقمه عيشها وسيادتها على غذائها، وشرعنة وتعميق امتنان كرامات الشعوب ونهبها واستباحتها اقتصادياً وسياسياً وبيئياً وإنسانياً ونفسياً وأخلاقياً.

وللتدليل بالملموس على ما نقله، نذكر أنه في عام ٢٠٠١، تلقى مزارعو القطن في الولايات المتحدة والبالغ عددهم ٢٥٠٠٠، دعماً حكومياً مباشراً بقيمة ٣.٩ مليار دولار، وذلك مقابل إنتاجهم لمحصول القطن الذي بلغت قيمته بأسعار السوق العالمي ٣ مليار دولار فقط. ويزيد هذا المبلغ عن إجمالي الناتج المحلي لبضع دول إفريقية، كما أنه يعادل ثلاثة أضعاف المبلغ الذي تنفقه الولايات المتحدة "كمساعدات" لنصف مليار أفريقي فقير. وفي قطاع الألبان، ضربت صادرات الاتحاد الأوروبي، المدعومة حكومياً، صناعة الألبان في البرازيل والهند، علماً أن صناعة الألبان في الأخيرة تعاني من إغراق الصادرات للسوق المحلي. ففي عام ٢٠٠٠ استوردت الهند من الاتحاد الأوروبي أكثر من ١٣٠٠٠ طن من مسحوق الحليب المدعوم دعماً كبيراً. ولسخرية القدر، تعد الهند أكبر منتج حليب في العالم، كما أنها لا تدفع أي دعم لقطاع الألبان. وقبل سريان مفعول منظمة التجارة العالمية، كانت أندونيسيا تصنف بين أول أكبر عشر دول في العالم مصدرة للأرز. وبعد ثلاث سنوات من ولادة المنظمة، أي في عام ١٩٩٨، أصبحت أندونيسيا مستورد الأرز الأكبر في العالم. أما الهند التي تعد أكبر منتج للخضراوات في العالم، فقد تضاعف استيرادها للخضراوات خلال سنة واحدة (بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣).

إذن، لا تزال السياسات التجارية الدولية تميز تمييزاً صارخاً ضد مزارعي الدول النامية. ولإدراك مدى حجم الحماية التي توفرها دول ال (OECD) لقطاعها الزراعي، يكفي أن نعرف بأن "الهبات التنموية" التي تكرمت بها الأخيرة لدول "العالم الثالث" بلغت ٥٢ مليار دولار، وهو يعد مبلغاً ضئيلاً جداً مقابل الدعم الزراعي الضخم الذي قدمته تلك الدول لقطاعها الزراعي عام ٢٠٠١ والذي بلغ ٣١١ مليار دولار أميركي. وفي الحقيقة، لا تمنح تلك الدول النقود بيد لتأخذها باليد الأخرى، بل إنها تستخدم "المساعدات التنموية" استخداماً فعالاً لإقناع سكان "العالم الثالث" "بسخاؤها"

من تلك الدول. كل هذا يعني أن عدد الذين يتصورون جوعاً في العالم ويصل أكثر من ٨٠٠ مليون، سيزداد باطراد، وسيموتون ويدفنون في مقابر جماعية، في الوقت الذي سيواصل فيه الغرب ما يسمى بحربه ضد "الإرهاب".

التخلي عن السيادة الوطنية

يدافع العديد من الاقتصاديين والتنمويين ورجال الأعمال العرب والفلسطينيين عما يسمى بنظام "العولمة" و"محاسنه"، وضرورة الاندماج في هذا النظام "قبل فوات الأوان". ويغيب أولئك "الاقتصاديون" و"التنمويون" حقيقة أن "العولمة" تعني، أساساً، تخلي دول "الجنوب" (وبالطبع العربية أيضاً) عن أسواقها القومية، وفتحها تماماً للرأسمال الغربي المتمثل بشركاته العملاقة ليرتفع فيها كما يشاء، ويدمر بنيتها الإنتاجية والبيئية، تحت عنوان "السوق العالمية الموحدة" التي تشكل المجال الطبيعي والحيوي لحركة الرأسمال الغربي الذي يعتبر الحاكم بأمره في هذه السوق. وهنا يمكن سر دعوة المؤسسات المالية والاقتصادية "الدولية" (وخاصة "منظمة التجارة العالمية") إلى "تحرير" غير متكافئ نباتاً للتجارة في دول "الجنوب" التي على حكوماتها، وفقاً للمطالبات "التحرير"، رفع الحماية عن المنتجين المحليين، و"خصخصة" أصول ومشاريع القطاع العام، بما في ذلك السماح للشركات الأجنبية و"المتعددة الجنسية" بأن تشتري هذه الأصول والقطاعات، ناهيك عن منح الحرية المطلقة لحركة رأس المال، وبالتالي حرية تسريب الأموال والفوائض المحلية إلى الخارج، وتحديد الأيدي "الشمال".

ويتلخص الإدعاء الأساسي للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية (والذي يتبناه، بشكل أعمى، اقتصاديون عرب تتلمذوا في مدرسة التبعية الفكرية والاقتصادية للغرب) بأن الانغلاق في داخل أسواقنا يعيق إمكانية تنمية اقتصادياتنا، وبالتالي علينا التركيز على الاقتصاد التصديري. لكن، وكما حدث ويحدث حالياً في العديد من دول "الجنوب" وأوروبا الشرقية، فإن "تحرير" التجارة والتوجه التصديري، أدبا ويؤديان، في المحصلة النهائية، إلى نفس "النمو" في تلك الدول، بعكس ادعاء أنصار "التحرير"، لأن على هذه الدول، كي تدخل نادي "الدول المصدرة"، أن تثبت بأن أسواقها "حرة"، وبالتالي أن تفتح حدودها وأراضيها وبيئتها دون قيود، حسب ما تقتضيه أنظمة "منظمة التجارة العالمية". وفي الغالب، ونظراً لضعف بنية (دول "الجنوب") الإنتاجية غير المتكافئة بتاتا مع البنى الإنتاجية الغربية من ناحية كثافة رأس المال والتكنولوجيا، ناهيك عن الأسعار الاحتكارية التي تفرضها الدول الصناعية على منتجاتها، وبالتالي قدرة هذه المنتجات على منافسة مثيلاتها في دول "الجنوب"، تزداد واردات هذه الأخيرة أكثر بكثير من صادراتها، الأمر الذي يولد عجزاً دائماً ومتزايداً في الميزان التجاري، ويسحق القطاعات الإنتاجية المحلية (وخاصة الزراعية) وينتلف البيئية المحلية وأخصب الأراضي الزراعية، ويدمر المنتجين الصغار الذين يشكلون أغلبية المنتجين، وبالتالي زيادة التبعية للغذاء المستورد وتصادم الهجرة من الأرياف، فضلاً عن تدهور متواصل في قيمة العملات المحلية، وبالتالي تعميق علاقات التبعية بصيغ جديدة، كما حدث في الكثير من دول "العالم الثالث" ذات "السيادة"، فما بالك في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

والجدير ملاحظته هنا، أنه تحت عنوان "العولمة"، فإن غالبية التدفقات الاستثمارية المباشرة والمكثفة تتركز باضطراد، وبشكل مهيم، في دول "الشمال" تحديداً وليس "الجنوب". وعلى مستوى الوطن العربي، فإن حصّة الوطن العربي من الاستثمار الأجنبي نحو ١٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وهي نسبة متدنية، علماً بأن العالم يتعامل (إحصائياً واقتصادياً) مع المنطقة



مظاهرة عارمة ضد منظمة التجارة العالمية. وقد رُفِع فيها شعار يقول: «منظمة التجارة العالمية راحلتها نتنة».

العربية بشكل عام وليس كل قطر على حدة. وبالرغم من التنافس الحاد القائم بين الشركات الغربية العملاقة، إلا أن مصلحة مشتركة توحدتها، وتتمثل في الدفاع عن سيطرتها على الأسواق ومنع دخول منافسين جدد إليها.

وبالإضافة إلى ذلك، تهدف "العولمة" الغربية، إلى كسر الرابطة بين الرأسمال الوطني والدولة، لصالح زيادة التدفقات الرأسمالية والاستثمارية إلى الدول الغربية نفسها. بمعنى أن "العولمة" تقتضي، عملياً، بأن تتخلى دول الجنوب نهائياً، عن سيادتها الوطنية على مواردها وأسواقها المحلية، وبالمقابل، تشديد قبضة الشركات الاحتكارية الغربية على هذه الموارد والأسواق والبيئة المحلية، وتوطيد وتعميق ارتباطها بولائها لمراكزها الأم في أوروبا وأميركا (الشمالية)، من ناحية نشاطها الاستثماري الأساسي، ومن ناحية مواصلة نهبها للأرباح والفوائض (من "الجنوب")، وتحويلها إلى قواعد انطلاقها "الوطنية" في بلدانها. وهنا تتقزم السياسات الاقتصادية للحكومات والأنظمة المحلية إلى مجرد توفير "المناخات" المواتية لجذب الشركات الأجنبية إلى مناطق الاقتصاد الوطني. وفي ظل هذه "المناخات" يتعاظم بشكل هائل تأثير مؤسسات اقتصادية ومالية "عالمية" مثل منظمة التجارة العالمية والبنك وصندوق النقد الدوليين. حيث عمل ويعمل الأخيران، بشكل منهجي، على ربط "مساعدتهما" لدول "الجنوب"، وإعادة جدولة ديونها بتنفيذ الأخيرة لخططها وبرامجها الاقتصادية التي هي ليست مجرد "نصائح" أو "وصفات"، بل أوامر على دول "الجنوب" المدينة تنفيذها تحت رقابة البنك وصندوق النقد، الأمر الذي يمكن اعتباره مدخلاً جديداً لإعادة استعمار "العالم الثالث"، باسم "التنمية" الاقتصادية المنشودة التي تغلف التفنن في أشكال النهب الذي تجسّد، خلال العقود الثلاثة الماضية، في سلخ رأسمال صاف بقيمة مئات المليارات من الدولارات سنوياً، من دول "الجنوب" إلى دول "الشمال"، كخدمة ديون وأموال مهربة إلى المصارف الغربية وأخرى "مجهولة" الأصل. وهذه المبالغ مجملها أكبر بأضعاف من الأموال التي نهبها الاستعمار التقليدي المباشر من مستعمراته السابقة طيلة قرون!

وبهدف صيغ عملية استنزاف الغرب للموارد المادية والبيئية والفوائض العربية والإسلامية والعالم الثالث إجمالاً بالصيغة "القانونية"، قررت "منظمة التعاون والتطور الاقتصادي" (OECD) التي تضم أغنى ٢٩ دولة في العالم (في أوائل عام ١٩٩٨)، تشكيل "محكمة دولية" تتولى الدفاع عن "حقوق" الشركات الاحتكارية (المتعددة الجنسية) التي قد "تضرر" مصالحها بسبب القوانين المحلية للدول، محكمة "تدافع" عن "حق" الاحتكارات الغربية في انتهاك سيادة دول "الجنوب" وفي ضرب مصالحها ومواردها الوطنية!

الافتقار إلى مقومات الوجود

في ظل "عولمة" النهب الغربي المنظم والمكشوف، يجب أن يكون واضحاً بأننا نحن العرب، لا نشكل بالنسبة للمؤسسات المالية والاقتصادية "العالمية" والدول الغربية "المانحة" سوى حلقة صغيرة وتافهة من حلقات ما يسمى "العولمة" التي تقرّر من يجوع ومن يأكل.

وهنا لا بد من التأكيد على أن تجزئة الوطن العربي التي فرضت بالقوة الإرهابية لا يمكنها أن تستمر في الحياة إلا بالقوة العسكرية الغربية التي تعيق وحده الأمة العربية والوطن العربي. وتتجسد خطورة التجزئة العربية ودورها في تشويه وتشنيت الثروات والاقتصاديات العربية في حقيقة أن نسبة استثمار الأموال العربية داخل الوطن العربي لا تزيد عن ٢.٥٪ من إجمالي الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي (والبالغة أكثر من ١٠٠٠ مليار دولار)، ناهيك عن أن التجارة البيئية العربية لا تتجاوز حالياً ٨٪ من مجمل التجارة العربية الخارجية، بينما تستورد الدول العربية نحو ٩٢٪ من احتياجاتها من العالم الخارجي. فالوطن العربي يستورد معظم احتياجاته الغذائية، حيث يستورد، على سبيل المثال لا الحصر، أكثر من ٥٠٪ من الحبوب ونحو ٦٦٪ من الزيوت. وبدلاً من زيادة الارتباط والتداخل العربي الداخلي فقد تعمقت تبعية كل قطر على حدة للسوق العالمية. والسؤال المطروح: ما دام الغرب يعمل على إقامة مناطق "تجارة حرة" لتسويق سلعه في الوطن العربي، فما الذي يمنح العرب من إقامة مناطق عربية للتجارة الحرة بين الأقطار العربية نفسها، ولتسويق الصادرات العربية في الأسواق العربية أولاً؟ من الواضح أن الغرب الاستعماري يسخر قوته العسكرية الإرهابية الضخمة لاحتواء أية محاولة قومية أو اقتصادية عربية وحدوية.

وتبقى حقيقة الحقائق أن أي قطر عربي من أقطار التجزئة لا يملك مقومات الأمة بشكل مستقل، ويبقى جزءاً عضوي من أمة واحدة مجزأة ولا مجال لاستمرار وجوده استراتيجياً إلا من خلال الهيمنة الأجنبية



(وإن تكن متواضعة) نحو تحقيق السوق العربية المشتركة والمشاريع التنموية والبيئية العربية المشتركة والتكاملية، وفي النتيجة، الاتحاد الاقتصادي العربي. لذا، لا بد من ربط التجارة بعملية التنمية، ورفع معدلات وفعالية الاستثمار في الأقطار العربية، كي يصبح بالإمكان زيادة معدلات التنمية لامتصاص البطالة وخفض معدلاتها. وهذا يتطلب شن حملات جماهيرية ضد الفساد، وممارسة ضغوط شعبية لتعميم الديمقراطية، ولإحداث تغيير نوعي في الإدارة والأداء الحكوميين، فضلا عن تعميق الثقافة العربية الوجودية.

على المستوى الفلسطيني، ومن خلال المنظمات التجارية والمالية الدولية، يهدف كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا من وراء "تحرير التجارة" في المناطق الفلسطينية، كما في سائر الأقطار العربية، الى توسيع أسواق الدول الصناعية الغنية وإسرائيل في الوطن العربي وامتصاص فائض السيولة النقدية العربية وبالتالي تقليص الفجوة الضخمة بين العرض (الفائض) الأميركي والأوروبي والإسرائيلي، من جهة، والطلب العربي الضعيف على هذا الفائض، من جهة أخرى. كما أن الرأسمال الأجنبي والإسرائيلي ووكلائه الفلسطينيين، في الضفة والقطاع، يفتشون باستمرار عن آفاق استثمارية سهلة وذات نسبة أرباح مرتفعة يتم تحقيقها من خلال استنزاف طاقة الاستهلاك الفلسطينية. ومعنى ذلك إضعاف كبير للقدرة التنافسية لدى المبادرين الفلسطينيين والعرب المنتجين المحتملين، وسحق قدرتهم على المبادرة في تأسيس مشاريع إنتاجية وشبكات تسويق خاصة بهم. كما أن استباحة احتكارات الغذاء الإسرائيلية والأجنبية للسوق الفلسطيني ستسبب في آثار بيئية وصحية مدمرة، من ناحية التنوع الحيوي والصحة العامة للمجتمع الفلسطيني بسبب إغراق السوق الفلسطيني بالمحاصيل المعدلة وراثيا، وخاصة المنتجات الغذائية الأساسية، كالقمح والذرة وغيرها في ظل غياب الرقابة الفلسطينية الرسمية، علما أن السلطة الفلسطينية تفقر تماما إلى السيادة على الواردات التي تتدفق إلى السوق الفلسطيني من خلال القنوات والموانئ الإسرائيلية.

إذن، في ظل هذا الواقع الاستعماري، فإن الاقتصاد الوحيد الممكن والواقعي، هو الاقتصاد الوطني الشعبي المقاوم الذي يوفر مقومات الصمود الاقتصادي والمعيشي الضروري لمواجهة الإحتلال. ويستند نموذج اقتصاد المقاومة على تدعيم البنية الإنتاجية الزراعية والصناعية الوطنية الشعبية المتمحورة داخليا في السوق المحلي والتي تنتج الإحتياجات الأساسية للشرائح الشعبية، وبالتالي تحريرنا من التحكم الصهيوني في عملية إطفاءنا وتجويعنا، وذلك من خلال إطلاق العنان للحريات والمبادرات الاقتصادية المعتمدة على الذات والمشاريع الإنتاجية العامة والتكامل القطاعي والنشاطات الزراعية غير الرسمية التي تتميز بالتنوع الإنتاجي والتي توفر الأمن الغذائي للناس، وعمليا، يشكل هذا التوجه مدخلا واقعا وممكنا لفك الارتباط بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي. وفي المحصلة، يعني اقتصاد المقاومة تشجيع وتنمية ثقافة الإنتاج والإدخار بديلا لثقافة الاستهلاك والإلحاق.

لكن، من الناحية الأخرى، وبسبب التداخل والتشابك العضويين في الارتباطات والمصالح التجارية والمالية بين الرأسماليين والتجار الإسرائيليين الكبار وبين شريحة محدودة من التجار والوكلاء الفلسطينيين، فقد تبلور انطباع لدى صانعي القرار الإسرائيلي بأن السلطة لا ترغب في فك الارتباط، خاصة وأن العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية لأولئك الوكلاء والتجار مع إسرائيل، أدت إلى مراكمتهم ثروة مالية متضخمة. وبالطبع، ستكون هذه الشريحة، بحكم كونها وكيلا للسلع والخدمات الإسرائيلية والأجنبية الأخرى، المستفيدة الأساسية من دمج مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في منظومة التجارة العالمية وما تمثله من "عولة". وفي نفس إطار شريحة الوكلاء والتجار المنتفعين من العلاقات مع إسرائيل، يندرج أيضا ما اصطلح على تسميته بالاحتكارات الفلسطينية، وهي ليست قطاعا عاما أو حكوميا، كما أنها ليست قطاعا خاصا بالمفهوم المتعارف عليه للقطاع الخاص، بل هي احتكارات لصالح النخبة الحاكمة. وهذه "الاحتكارات" تختلف عن التعريف الاقتصادي للاحتكارات والقائل بأن الاحتكارات عبارة عن تجمع من الرأسماليين الذين يركزون بأيديهم إنتاج وتوزيع كمية كبيرة من السلع، الأمر الذي يتيح لهم تحديد الأسعار في السوق، بحيث تدر عليهم أرباحا كبيرة جدا. أما في الحالة الفلسطينية، فإن ما يسمى بالاحتكارات هي عبارة عن "احتكارات" استيراد وتسويق للسلع والمواد التي أنتجها الإسرائيليون وغيرهم من الرأسماليين. وبالرغم من أن "الاحتكارات" الأخيرة تتناقض، ظاهريا، مع سياسات البنك الدولي والدول "المانحة" التي تؤمن بالتوجه الرأسمالي الداعم للقطاع الخاص والسوق الحرة والرافض لأي تدخل حكومي مباشر في الاقتصاد أو في السوق، إلا أن البنك الدولي والدول "المانحة" يسبحون بهذا التدخل السلطوي وهذه "الاحتكارات"، لأنهم (أي البنك والدول المانحة) يحصلون بالمقابل من السلطة على مكاسب سياسية.

لذا، فإن الحديث عن فك الارتباط، يتطلب بالدرجة الأولى تفكيك المصالح والارتباطات الممتدة والمتشعبة بين شرائح فلسطينية محددة والإحتلال الإسرائيلي.

الإسرائيلي الذي أصبح "ضروريا" لتسيير عمليات الإنتاج في الضفة والقطاع. فضلا عن اندماج مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الرأسمالي الإسرائيلي، بدلا من تكاملها مع بعضها البعض.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل نفسها، وهي المهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني، توفر الحماية لسلعها وخاصة الزراعية والغذائية، في مواجهة نظيراتها من السلع المستوردة من أميركا وغيرها، فكيف لنا نحن الفلسطينيين أن نعمل على جعل سوقنا المحلي مباحا للسلع الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية؟ لدرجة أن العديد من الاقتصاديين والسياسيين الفلسطينيين يعارضون بشدة حماية الاستثمار الوطني، بادعاء أن هذه الحماية "لا تشكل تشجيعا للإستثمار الأجنبي".

كما أن توجه السلطة الفلسطينية الى البنك الدولي و"المانحين" للحصول على سيل متواصل من القروض و"المساعدات" نابع أساسا من كون اقتصاد الضفة والقطاع هزيل وفقير، وبالتالي ليس باستطاعته أصلا منافسة المنتجات الأجنبية الغزيرة المتدفقة أو التي قد تتدفق علينا.

إن، الإدعاء القائل بقدرة منتجاتنا المحلية على "منافسة" المنتجات الأمريكية والأوروبية في السوقين المحلي والعالمي ليس أكثر من مجرد وهم. خاصة وأن "تحرير التجارة"، فلسطينيا، لن يستند الى التكافؤ التبادلي والتنافسي، بل سيأتي تجاوبا مع مطالب أميركية وأوروبية، تماما كطلب الاتحاد الأوروبي الذي يشترط على دول "المتوسط" التي تطالب بمساعدات مالية واقتصادية "تحرير اقتصادها وفتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية عبر إلغاء تدابير الحماية". ناهيك عن التجاوب مع مطلب واشنطن المتمثل بفتح أسواق الضفة والقطاع وإلغاء كافة القيود أمام السلع الأميركية. وهذا سيفرض تشريع قوانين فلسطينية لا تتجاوب مع الإحتياجات والمصالح الفلسطينية الوطنية الحقيقية، بل تتجاوب أساسا مع مطالب أطراف العولة المهيمنة، ناهيك عن مطالب باريس الاقتصادي الموقع مع الإحتلال الإسرائيلي عام ١٩٩٤. وفي النهاية، سيتم تهيئة وتعميق الإحتكار الأجنبي والإسرائيلي للسوق الفلسطينية خاصة فيما يتصل بتسويق المنتجات الزراعية والغذائية، ما يعني إجثاث المزارعين الفلسطينيين من السوق المحلي ومن أراضيهم، وإطلاق طلبة الرحمة على ما تبقى من الإنتاج الزراعي الفلسطيني وسحق المزارعين ومنتجي الغذاء الفلسطينيين، بعد أن عمل الإحتلال، بشكل منهجي، طيلة عقود، على مصادرة ونهب أخصب الأراضي الزراعية. كما أن انهيار الإنتاج الزراعي المحلي سيجعل الضفة والقطاع تابعين تبعية مطلقة للأسعار الاحتكارية المتقلبة، وسيضعهما تحت رحمة استيراد الغذاء من الخارج.

خلاصة واستنتاجات

لا يجوز أن تبقى الدول النامية والفقيرة مشاهدا صامتا وعاجزا. حيث أن قدرة الدول الصناعية الغنية على حماية زراعتها وعلى اتباع أساليب عدوانية، يجب ألا تجعل الدول الفقيرة تشعر بالخل من ممارسة نفس السياسات واتباع نفس الأساليب. ولا بد أن تركز كل الجهود لإرغام الأغنياء على إلغاء الدعم الزراعي في دول "منظمة التعاون والتطور الاقتصادي" (OECD). كما أن تسهيل الانتقال إلى أسواق عالمية "أكثر انفتاحا" يجب أن يبدأ أولا بعملية إعادة بناء جذرية للزراعة في دول شمال أميركا والاتحاد الأوروبي. وما لم يحدث ذلك، فلا بديل للدول النامية سوى الموقف الجماعي الموحد، دفاعا عن الزراعة التي تعد العمود الفقري لاقتصادياتها. ويتلخص هذا الموقف في تعليق الاتفاقيات الزراعية مع الدول الغربية، حتى تلغى الأخيرة سياسات الدعم.

إن أية اتفاقيات تعقد بدون إلغاء سياسات الدعم في الدول الغربية، وعلى قاعدة تهيئة تحكم الإنتاج الزراعي الاحتكاري الغربي واستباحة الأسواق الزراعية في الدول النامية، يعني، في نهاية المطاف، تدمير الزراعة في الدول الأخيرة. ومن بين المسائل التي يجب على دول "الجنوب" أن تفرضها على دول "الشمال"، عقد اتفاقية ملزمة ومتعددة الأطراف ضد المجاعة، تستند على المبدأ الإنساني الأساسي في الحق بالطعام، وتكون أساسا لجميع المفاوضات المستقبلية. ومثل هذه الاتفاقية متعددة الأطراف يمكنها أن تضمن حق الدول باتخاذ إجراءات وقائية كافية، في حال أن التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية ستؤدي إلى مزيد من المجاعة والفقر.

على المستوى العربي، فإن تجاوز الصورة الاقتصادية - التنموية القائمة أمر ممكن إذا تم التركيز على الإنتاج الزراعي بهدف تلبية الإحتياجات الغذائية الأساسية للشعوب العربية، وذلك عبر خطط زراعية عربية تكاملية تستغل المناخ المعتدل في العديد من الأقطار العربية والمساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة والمياه.

إن البديل التنموي - الاقتصادي العربي يتمثل في التطوير الفعلي للقدرة الاقتصادية والبيئية الذاتية، وخاصة في مجال إنتاج الغذاء لتحقيق الاعتماد على الذات غذائيا، وبالتالي الاستقلال الاقتصادي الذي يشكل الشرط الأساسي والضروري للإستقلال السياسي الحقيقي. كما أن تنفيذ اتفاقية "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" التي أعلن عنها في حينه، والتي لا معنى لها إن لم تؤد إلى زيادة كبيرة في نسبة التجارة البينية العربية، يمكن أن يشكل بداية جدية

الطرف العربي سيكون تابعا وغير مستقل، وبالتالي إعاقه بناء الدولة العربية المستقلة، بل تحويل الدول العربية الى مجرد محميات اسرائيلية-أميركية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وبالرغم من أن معظم الأقطار العربية ظلت مكتفية غذائيا حتى بداية السبعينيات، وكان بعضها في الخمسينيات والستينيات يصدر الحبوب والقمح مثل مصر والسودان، إلا أنها أصبحت حاليا من أكبر مستوردي المنتجات الغذائية في "العالم الثالث". كما حدث تدهور مستمر في قدرة معظم الأقطار العربية على توفير الغذاء لشعوبها، استنادا الى الموارد المحلية، وبالتالي، ازدياد التبعية للغذاء المستورد، علما أن الزراعة في العديد من الدول العربية تستوعب أكثر من نصف قوة العمل، وفي بعض الأحيان قد تصل النسبة الى ٧٠٪، إلا أن مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي العربي لا تزيد عن ٢٠٪ في أحسن الحالات، ناهيك عن وجود مساحات شاسعة من الأراضي العربية الصالحة للزراعة غير مستغلة (نحو ٩١٠ مليون دونم)، أي أكثر من ٦٨٪ من إجمالي المساحات الصالحة للزراعة في الوطن العربي والتي تقدر بنحو ١٣٣٠ مليون دونم، وهذا يعني أن المساحات المزروعة تبلغ حوالي ٤٢٠ مليون دونم (أقل من ٣٢٪ من إجمالي المساحات الصالحة للزراعة). كما تهوى الوطن العربي، منذ أواخر الثمانينيات، الى فجوة غذائية قدرت بعشرات مليارات الدولارات، هي عبارة عن الفارق بين إجمالي الاستيراد من الدول الأجنبية والصادرات العربية. ويكمن السبب المباشر لأزمة الغذاء العربي في كون الزيادة بمعدل الطلب على المنتجات الزراعية أعلى من نسبة نمو الإنتاج الزراعي السنوي (يفارق نحو ٤٪ سنويا لصالح الزيادة بمعدل الطلب). وبالمقابل، نجد ملايين الأيدي العاملة العربية العاطلة عن العمل والمهاجرة الى خارج أوطانها، حيث تقدر نسبة البطالة العربية بأكثر من ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة، أي أكثر من ٢٠ مليون عاطل عن العمل من بينهم نسبة مرتفعة من الشباب المتعلم. وفي نفس الوقت يعج الوطن العربي (خاصة دول الخليج) بالعمال و"الخبراء" والغنيين الأجانب. وإذا استمرت معدلات البطالة العربية بنفس الوتيرة الحالية فيتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل، عام ٢٠١٥، إلى أكثر من ٥٠ مليوناً معظمهم من الشباب.

اقتصاد هزيل

بصور البعض "تحرير التجارة" في أراضي الضفة والقطاع، في إطار نظام العولة، بأنه سيشكل دعما كبيرا للإنتاج الفلسطيني الذي سيحلق عاليا في الأسواق الأوروبية والأميركية. إلا أن تواصل تجزئة الضفة الغربية إلى أرخبيل من الجزر المتناثرة التي يتحكم بها تماما الإحتلال الإسرائيلي، وتواصل الحصار والإغلاق اللذين يعزلان اقتصاد الضفة واقتصاد القطاع كليا عن بعضهما ويتسببان في خسائر فادحة للتجارة الخارجية ويسحقان القدرة التنافسية للمشاريع الإنتاجية المحلية الموجهة للتصدير ويخفضان كثيرا من فاعلية الاستثمار. كل ذلك حطم الآمال والأحلام، وأعاق بل منع، غالبا، التجار والمنتجين الفلسطينيين من الوصول مباشرة الى الأسواق العالمية. كما أن المخاطر الناتجة عن الحصار والإغلاق تجعل المشاريع والاستثمارات عالية الحساسية، الأمر الذي يعرضها الى تآكل كبير ومتواصل في مردودها الداخلي وبالتالي يقلل كثيرا من جدواها الاقتصادية.

وأمام هذا المشهد الكولونيالي الصارخ، كيف يجري البعض على الترويج لاتفاقات "التجارة الحرة" أو "تحرير التجارة"، في الوقت الذي تحتاج المنتجات الفلسطينية الى تصريح من إسرائيل لتصديرها الى الأسواق الدولية، وفي الوقت الذي تتدفق فيه السلع الإسرائيلية خاصة والأجنبية الأخرى عامة، الى الضفة والقطاع دون قيود. وبديهي أن "تحرير التجارة" وبالتالي اتفاقات التجارة الحرة بين مناطق الضفة والقطاع وسائر دول العالم، وفقا لنظمته وقواعد منظمة التجارة العالمية، تتطلب "حرية التنقل" وتفترض التكافؤ بين طرفي الاتفاق في التبادل والمنافسة. وهذا "التكافؤ" تحديدا، في حالتنا الفلسطينية مفقود تماما، لأن "حرية التنقل" تتمتع بها الأطراف الخارجية فقط (أوروبا وأميركا الشمالية وغيرها)، ناهيك عن "الحركة الحرة" التي تتمتع بها السلع الإسرائيلية في الضفة والقطاع، علما أن الاقتصاد الفلسطيني يفتقر الى أهم عوامل المنافسة مع المنتجات الغربية من ناحية بنيته الإنتاجية الضعيفة وغير المتكافئة مع البنية الإنتاجية الأوروبية والأميركية كثيفة الرأسمال والتكنولوجية، وانخفاض الإنتاجية، فضلا عن محدودية السلع المصنعة التي يمكننا تصديرها أصلا. أضف الى ذلك، أن تدني المستوى التقني للإنتاج المحلي قياسا مع معايير الأسواق الغربية، والأسعار الاحتكارية التي تفرضها الدول المصنعة على منتجاتها الصناعية والزراعية وبالتالي قدرة هذه المنتجات على منافسة مثيلاتها في الدول "المختلفة"، كل ذلك يقلل كثيرا من آفاق بناء اقتصاد تصديري منافس. كما يجب ألا يغيب عن بالنا بأن إسرائيل شكلت وسبقها تشكل في المدى المنقطع المصدر الأهم لمعظم المدخلات اللازمة للصناعة الفلسطينية وبعض مدخلات القطاع الزراعي، الأمر الذي أدى الى ارتباط بعض الشرائح الاجتماعية الفلسطينية بالاقتصاد

عليه والحماية الخارجية له. كما لا يمكن أن يكون ثمة تنمية اقتصادية وصناعية وبيئية وزراعية فعالة وناجحة ونوعية في أي قطر عربي، بما يؤدي الى رفع مستوى معيشة الجماهير العربية ورفاهيتها، ما دامت التنمية تتوقع في الإطار الإقليمي الضيق أو في إطار التبعية للغرب الاستعماري.

لقد فرض الغرب الاستعماري تجزئة الوطن العربي على أساس دويلات لا تملك كل منها، على حدة، مقومات الوجود الذاتي المستقل، حيث ركز الثروات العربية الضخمة في الأقطار قليلة السكان، واصطنع أقطارا ضخمة الثروات والمساحة وقليلة السكان، وترك أقطارا أخرى كثيرة السكان بموارد بيئية شحيحة ومحدودة، أو شحيحة السكان والثروات معا.

أوهام التنمية العربية

بالرغم من شراء العديد من الأنظمة العربية لوصفات البنك وصندوق النقد الدوليين المتعلقة بما يسمى "التصحيح الهيكلي" و"الخصخصة" و"السوق الحرة"، وبالتالي تراجع القطاع العام والتخطيط، فإن ما تروج له هذه الأنظمة من مقولات المؤسسات المالية الدولية بأن هذه الوصفات والمشاريع ستأتي على العرب بالازدهار الاقتصادي، ليس أنها لم تتحقق فحسب، بل أن هناك تدهورا مستمرا في قدرة معظم الأقطار العربية على توفير الغذاء لشعوبها استنادا الى الموارد المحلية، وبالتالي زيادة التبعية للغذاء المستورد. كما تفاقمت الفجوة الاقتصادية - الاجتماعية بين الأقلية التي تتمتع بالمدخلات والثروات الهائلة والتي يعد معظمها طفيليا وغير منتج، وبين الأغلبية الساحقة التي تعاني من الفقر القمادي والغذائي، ناهيك عن استفحال البطالة وزيادة الكبيرة في قوة العمل العربية المهاجرة الى خارج أوطانها دون الحديث عن تفاقم الفساد والزيادة الكبيرة في نسبة الإنفاق على استيراد السلع الاستهلاكية الترفيحية والكالمية من إجمالي الإنفاق العربي، وبالتالي تعميق عملية تلوين وتشويه وتدمير البيئة العربية.

وبالرغم من انفتاح معظم الأسواق العربية أمام الاحتكارات والشركات الأجنبية، إلا أن استثمارات الأخيرة في البلاد العربية ظلت شبه معدومة (لم تتجاوز بضعة ملايين من الدولارات)، بينما ارتفعت قيمة الديون العربية الخارجية بنسبة ضخمة، خلال فترة قصيرة، فبلغت مئات مليارات الدولارات في الوقت الذي تقدر فيه رؤوس الأموال العربية الخاصة الموظفة والمستثمرة في الخارج بأكثر من ألف مليار دولار. كما تعمقت تبعية الأنظمة العربية الأمنية والمتمثلة في استيراد غالبية الأنظمة لأمنها من أميركا بشكل خاص.

علاوة على ذلك، فإن الاستثمارات البراءة المنتجة (في الأقطار العربية) ضئيلة جدا، علما بأن جميع البلاد العربية، كما يشير الاقتصادي العربي البارز سمير أمين، "تعاني من مرض مزمن مشترك ألا وهو ضعف فاعلية استثماراتها". ويتمثل هذا الضعف في ارتفاع ما يعرف بمعدل رأس المال الحدي الذي ضرب، منذ أواخر الثمانينيات، أرقاما قياسية، ندر وجودها على المستوى العالمي، فوصل في المغرب العربي الى ٢٦ وفي المشرق ٩٠ مقابل المعدل الآسيوي الذي تراوح، منذ نفس الفترة، بين ٢ و٤ (العلاقة بين معدل رأس المال الحدي وفاعلية الاستثمار عكسية). وبالرغم من هذا الفارق الكبير بين المعدلات الحدية العربية والآسيوية، لصالح الأخيرة، فقد انهارت، في أواسط التسعينيات، الاقتصاديات الآسيوية، الأمر الذي يبرز البؤس الرهيب الذي يتخبط فيه الواقع التنموي - الاقتصادي العربي إجمالا. وللمقارنة فقط، فإن فاعلية الاستثمار العربي في الخمسينيات والستينيات (فترة المد الوطني) كانت أفضل مما هي عليه اليوم، إذ تراوح معدل رأس المال الحدي في حدود ٨-٤،٤، بل إن معدلات النمو، خلال نفس الفترة، كانت أيضا أعلى بكثير مما هي عليه الآن.

والنتيجة الواضحة، أن سياسات "السوق الحرة" و"الانفتاح" الاقتصادي على الغرب و"التصحيح الهيكلي" تميزت بتبذير أكبر في الموارد النادرة وغير المتجددة، وتعميم اضمح للمديونية الخارجية وتعميق اشد للفجوات الاجتماعية-الاقتصادية، قياسا مع المرحلة الوطنية، أو قياسا مع الخيارات الأخرى. ناهيك عن ترسيخ ثقافة السوق التي تطمس الاعتبارات الوطنية والإنسانية والبيئية والثقافية لدى استيراد أو إنتاج السلع، وتتمثل الاعتبارات الوحيدة لهذه الثقافة في السعر والربح والنوع والجودة. وللمقارنة، فإن الشعب الياباني، غالبا ما يفضل شراء منتجاته الوطنية، نظرا لافتخاره بإنتاجه، أولا، ويدافع إيمانه بضرورة دعم اقتصاده الوطني، وبالتالي حماية مصدر رزقه وبيئته المحلية، ثانيا.

كما أنه، أميركا وإسرائيل، تقتضي متطلبات "الانفتاح" و"تحرير" التجارة العربيين "الانفتاح" على إسرائيل والتعاون معها اقتصاديا وسياسيا وزراعيًا وبيئيًا وثقافيا من خلال الاستهلاك العربي للسلع والخدمات الإسرائيلية، وإقامة "المشاريع العربية-الإسرائيلية المشتركة"، الأمر الذي يعني سحق معظم النشاطات الإنتاجية والصناعات العربية، وبالتالي تفاقم البطالة والفقر العربيين. ومضمون هذا التوجه هو بالضبط ما اشترطته منظمة التجارة العالمية على السعودية مؤخرا كي تصبح عضوا فيها. وبديهي، أن ما يسمى "التطبيع" الاقتصادي بين طرفين غير متكافئين، يعني أن إسرائيل (الطرف الأقوى) هي المستفيد الأول، بينما

البيئة و التنموية

(مشاكل بيئية.. أولويات وطنية.. حلول مجتمعية)

Tuesday 7 February 2006 - No (25)

ملحق شهري يصدر عن مركز العمل التنموي - معاً

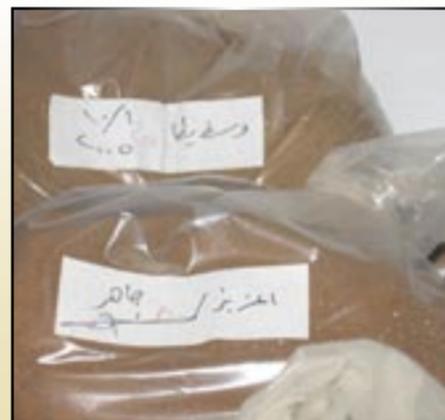
الثلاثاء ٧ شباط ٢٠٠٦ العدد (٢٥)



صناعة الحجر في منطقة نابلس تهدد حياة وصحة المواطنين والبيئة ص (٧)



طوفان
الملوثات
الانتخابية
يفغزو
المحافظات
الفلسطينية
ص (٥)



يغيب العمل
بين التشكيك
وعدم الأهلية:
بعد عام
على نشر
تقارير حول
الإشعاعات
النووية في
جنوب الخليل
ص (٣)

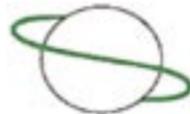


منظمة
التجارة
العالمية:
أداة لغزو
أسواق
الفقراء
ص (٢)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



مرفق البيئة العالمية
برنامج المنح الصغيرة



The GEF
Small Grants
Programme

مركز العمل التنموي . معاً

